

الإستبعاد الإجتماعي لدى فئات تعليمية في المجتمع الكردي

دراسة ميدانية في مدينة أربيل

يوسف حمه صالح مصطفى^١ صابر علي حسن الحريري^٢^١ جامعة صلاح الدين، كلية الآداب، قسم علم النفسyousifhsm@gmail.com^٢ باحث إجتماعي في وزارة التربية، مديرية تربية شقلاوةsaberhariry@gmail.com

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة الحالية الى التعرف على آراء أفراد عينة الدراسة آزاء الإستبعاد الإجتماعي بشكل عام و وفقاً للمتغيرات التسعة الرئيسية ، وقد برزت أهمية هذه الدراسة في تحديد و دراسة الأبعاد الإجتماعية – النفسية للإستبعاد الإجتماعي لدى فئة مهمة ومؤثرة في ضمن المجتمع الكردي ألا وهي الفئة التعليمية لكونها الفئة الأكثر نشاطاً وحيويةً داخل المجتمع. حيث تم إختيار عينة عشوائية طبقية مكونة من (400) شخص من مجتمع البحث البالغ (77789) فرداً منها (185) من الذكور ، و(215) من الإناث . واستخدم مقياس الإستبعاد الإجتماعي بعد أن تم التأكد من صدقه وثباته ، وأستخدمت في معالجة البيانات ، الإختبار التائي لعينتين مستقلتين ، وأختبار تحليل التباين الأحادي سواء لإيجاد الفروق بين المتوسطات ، أو لإيجاد معنوية معاملات الارتباط . وأظهرت النتائج بأن عينة البحث بصورة عامة من الفئات التعليمية تعاني وبشكل دال من الشعور بالإستبعاد الإجتماعي ، وأخيراً قدم الباحثان مجموعة من التوصيات والمقترحات.

مفتاح الكلمات: الإستبعاد الإجتماعي، التهميش، الإقصاء، التمييز، المجتمع الكردي

الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة

عبر الملاحظات الأولية يمكن أن نفترض وجود مظاهر من الإستبعاد الإجتماعي في حياة المجتمع الكردي يمكن رصدها وملاحظتها بصورة واضحة ، فمظاهر الإستبعاد الإجتماعي تعددت وتكاد ترافق معظم المجالات و المرافق الحيوية الرئيسية داخل المجتمع ، كمؤسسات الأسرة والمدرسة والجامعة والأحزاب ... ، وبعد هذا منطلق لتحديد المشكلة الرئيسية والشروع بدراستها ميدانياً وعلمياً ولاسيما لدى فئات تعليمية من المجتمع . كما ويُعد الإستبعاد الإجتماعي بحد ذاته مشكلة إجتماعية ونفسية واقتصادية تنعكس بصورة سلبية على نفسية الفرد وسلوكه على شكل من الشعور بالظلم والغبن والإجحاف والتذمر والإحتجاج ، وهي أمور تؤثر بدورها سلباً على البنية الإجتماعية العامة للمجتمع . وأن الأشكالية في الدراسة الحالية تتمثل في تحديد ودراسة الأستبعاد الأجتاعي والشعور بالإقصاء والتهميش لدى شريحة مهمة من المجتمع الا وهي الشريحة التعليمية، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث عبر التساؤلات الآتية:

1. ما هو مفهوم الإستبعاد الإجتماعي ؟

2. من هم أولئك المستبعدون داخل الفئة التعليمية في المجتمع الكوردي وماهي خصائصهم الإجتماعية؟

3. ما هي أهم مظاهر الإستبعاد الإجتماعي في المجتمع الكردي؟

4. ماهي تلك الآليات التي تتم بها عملية الإستبعاد الإجتماعي في المجتمع الكردي؟

5. وماهي المعالجات المقترحة للحد من مظاهر الإستبعاد الإجتماعي في المجتمع الكوردي؟

أهمية الدراسة : يمكن تلخيص أهمية الدراسة الحالية بالنقاط الآتية :

1. تكمن أهمية هذه الدراسة في ندرة وجود دراسات سابقة محلية (كردية أو عربية) تناولت مسألة الإستبعاد الإجتماعي بمنهجية علمية ، فقد إقتصرت معظم الدراسات على تناول الموضوع بصورة جزئية أو هامشية مما تعد الدراسة الحالية من الدراسات الرائدة سواء على الصعيد الأكاديمي أو المحلي.

2. تتصدى الدراسة لموضوع الإستبعاد الإجتماعي للإنسان الكردي في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الكردي تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية.

3. لا تقتصر أهمية الدراسة الحالية على إبراز خطر الإستبعاد الإجتماعي فقط و إنعكاس نتائجه على المستويين الفردي والجماعي ، بل إنها تتعدى ذلك، إذ تقوم بتشخيص ووضع الإستراتيجيات اللازمة لإحتوائه أو التقليل من آثاره الإجتماعية والإقتصادية والسياسية و النفسية على الأفراد و الجماعات داخل المجتمع الكوردي.

4. وتكمن أهمية الدراسة الحالية أيضاً في رفق وإثراء مكتبة البحوث والدراسات الإجتماعية في جامعات الأقليم ، كونها مصدراً علمياً و أكاديمياً ربما يُعد مرجعاً بحثياً و معرفياً للباحثين والمعنيين مستقبلاً.
أهداف الدراسة : يستهدف الباحثان في الدراسة الحالية التعرف على ماياتي :

1. الدرجة الكلية لدى أفراد عينة الدراسة نحو الإستبعاد الإجتماعي بشكل عام وفقاً للفرق بين المتوسط المتحقق والمتوسط الفرضي.

2. معرفة مستويات الإستبعاد الإجتماعي لدى أفراد العينة بحسب متغيرات الدراسة والتعرف على دلالات الفروق فيما بينها بحسب كل متغير.

تعديد المفاهيم الأساسية في الدراسة :

هناك مترادفات لمفهوم "الإستبعاد" ، الأمر الذي حدا بالباحثان أن يرفقان المفهوم الرئيسي بعدد من هذه المصطلحات والمفاهيم الفرعية المقاربة للمفهوم الرئيس من حيث المعنى و الدلالة ، وقد عرضت تعاريف للمتغيرات الواردة في الدراسة الحالية كالآتي :

1. الإستبعاد الإجتماعي : Social Exclusion

"الإستبعاد الإجتماعي" مصطلح محل خلاف ولكن - ومع ذلك - من الممكن تقصّي أثره بالرجوع الى العالم الألماني ماكس فيبر (M.Weber) (1864 – 1920) الذي عرفه كأحد أشكال الإنغلاق الإجتماعي ، فقد كان يرى أن الإنغلاق المرتبط بالإستبعاد بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزاً متميزاً على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها . (هيلز وآخرون ، 2007 : 24)

ويتبنى الباحثان تعريف الإتحاد الأوروبي الذي عرف الاستبعاد الاجتماعي في عام 2003 بوصفه "عدم القدرة على ممارسة المواطنين لحقوقهم الاجتماعية وتشكل حاجزاً أمامهم من المشاركة في الفرص الاجتماعية والمهنية في مجتمعاتهم". (Silver&Miller.p.22) ويحمل "الاستبعاد" كمصطلح ومفهوم في طياته الكثير من المعاني والمفاهيم الفرعية الأخرى كـ (الإقصاء ، التهميش ، الإنغلاق ، العزل ، النبذ ، القهر ، التمييز ، الحرمان ، الفقر...) ، لذلك وسعيًا وراء إستيعاب أدق لهذا المفهوم إرتأى الباحثان أن يستعرضا عدداً – على سبيل الحصر – من هذه المفاهيم الفرعية من حيث الدلالة والعلاقة بمفهوم "الاستبعاد" بحيث تم درجها و تحديدها على النحو الآتي :

الإستبعاد (الإقصاء) : Exclusion : يرى أنطونيو غيدنز(1938-) Giddens بأن مفهوم "الإستبعاد" يشير الى السبل التي تُسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للإنخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة ، فضلاً عن أنه يشير الى سيرورة عملية تتمثل في آليات الإقصاء (غيدنز ، 2005 : 394) . والإقصاء بهذا المعنى مصطلح يشير الى عملية إستبعاد لأفراد أو جماعات إجتماعية معينة والانتقاص من حقوقهم في ضمن الإطار العام للمجتمع وفق إجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية ، وقانونية محددة ، بهدف إخضاعهم لرغبات ومطالب قوى نافذة داخل المجتمع الكبير.

الإستبعاد (التهميش): Marginalization : التهميش عملية حرمان فرد أو مجموعة من الأفراد من حق الوصول الى المناصب الهامة أو الحصول على الرموز الإقتصادية أو الدينية أو السياسية للقوة في أي مجتمع (مارشال ، 2007) . وهنا نجد التهميش كمفهوم يوازي مصطلح الإستبعاد الإجتماعي ، حيث يرى (إبراهيم ، 2009) " أن كلمة التهميش ليست جديدة في اللغتين العربية والإنجليزية ومصطلح التهميش يوازي في اللغة الإنجليزية مفردتي marginalization التي تعنى حرفياً وضع الأشخاص أو الجماعات على هامش الأحداث والأفعال ، وأما مصطلح social exclusion فهو يعني العزل أو الإقصاء أو الإستثناء أو عدم الإدماج في الكيان (العام).

الإستبعاد (العزل) : Segregation : قد يفضي الإستبعاد الاجتماعي الى عملية العزل وعندها تعني إنفصال الأفراد أوالجماعات لأغراض إجتماعية ، وقد تحدث هذه العملية بطريقة طوعية في كثير من الأحيان ، فالجماعات الدينية مثلاً تحاول تعليم أطفالها العقيدة نفسها، وتعمل على أن تقلل ما أمكنها من احتمال الزواج من جماعات أخرى ، وهي لذلك تعمل على عزل نفسها لأغراض سكنية وتعليمية و تزويجية ودينية مع درجات متفاوتة من الدقة والصرامة (الصالح ، 1999 : 479) . ومن وجهة النظر السوسولوجية يعني هذا الإصطلاح فصل أو عزل الجماعات والأفراد أحدهم عن الآخر لأغراض إجتماعية أو صحية أو ثقافية كعزل المرضى عن الأصحاء (ميشيل ، 1980 : 266).

الإستبعاد (النبذ) : Exclusion : ثمة تشابه كبير بين مفهومي الإستبعاد و النبذ فكلاهما يحويان في مضامينهما على العمليات التي بموجبها يتم حظر الأفراد أو الجماعات وحتى المجتمعات بأسرها من الحقوق والفرص والموارد مثل (السكن ، والعمل ، والرعاية الصحية ، والمشاركة المدنية ، والمشاركة الديمقراطية ، والأجراءت القانونية الواجبة) التي عادة ما تكون متاحة لأفراد المجتمع (en.wikipedia.org)

الإستبعاد (القهر) : Oppression : يمكن لمفهوم الإستبعاد أن يعني القهر حيث يُعرف القهر بأنه عبارة عن كل ما يُعيق الفرد من حيث إنه يعيش في مجتمع ، وهو إما منظم كالقوانين أو شائع كالعادات والتقاليد (مذكور ، 1983 : 149) ، ففي حين أن مفهوم " الإستبعاد" يعتبر شكلاً من أشكال الظلم والإضطهاد الإجتماعي ، يشير مفهوم " القهر" الى ممارسة السلطة ممارسة قاسية وانتهاك المبادئ الدستورية و خاصة ما كان منها متعلقاً بحماية حقوق الإنسان (بدوى ، 1977 : 296). وبالتالي الرضوخ لإرادة هذه السلطة عن طريق القهر مما يوئد لدى الشخص المهقور شعوراً بالإستبعاد والإقصاء.

الإستبعاد (التمييز) : Discrimination : مصطلح "التمييز الإجتماعي" Social Discrimination كمفهوم مرادف للإستبعاد الإجتماعي ، الى المعاملة المتفاوتة للجماعات المتساوية في المراكز سواء بإسباب المزايا أو بفرض القيود. ولا يقتصر تطبيق هذا الإصطلاح على الجماعات بل يمتد الى المناطق أيضاً (المصدر نفسه : 385).

الإستبعاد (الحرمان النسبي) : Relative Deprivation : يعني بهذا الإصطلاح كل من (ستوفر) و(ميرتن) الحالة النفسية التي يشعر فيها الأشخاص بحرمانهم من الإمتيازات والمكافآت التي يتمتع بها الأشخاص الآخرون في المجتمع (ميشيل ، مصدر سابق : 249). إذ أن الحرمان النسبي من حيث الدخل يمكن أن يفضي الى حرمان مطلق من حيث القدرات. امارثيا صن ، 2004 : 92) وهذا هو الإستبعاد بعينه .

الإستبعاد (الفقر) : Poverty : من الإستخدامات الواسعة لمفهوم "الإستبعاد" تلك التي تناولت علاقته بالفقر Poverty الى جانب غيرها ، ففي الوقت الذي جسد فيه الفقر أبعاداً مادية للإستبعاد ، أضاف الإستبعاد ذاته في أطره النظرية كمفهوم الى الفقر أبعاداً سياسية وقانونية. (ابوالنصر ، 2012 : 31) ، ومعظم الأبحاث الآن تنطلق من أن الناس يكونون فقراء عندما " تكون مواردهم أقل كثيراً من متوسط موارد الأفراد أو الأسر المقصاة ، فعلياً ، عن أنماط الحياة والعادات والأنشطة العادية ومثل هذا التعريف يتبناه الاتحاد الأوروبي وقومياً من جانب كثير من البلاد (ستين بي ، 2009 : 184).

التعريف الإجرائي لمفهوم الإستبعاد الإجتماعي : Social Exclusion : هي الدرجة الكلية التي يحصل عليها أفراد العينة المشمولة بالدراسة الحالية على المقياس المعد للإستبعاد الإجتماعي.

2. **فئات تعليمية : Educational Groups** : مجموعة من الأفراد تجمعهم خصائص و صفات تعليمية محددة في إطار مؤسسة تعليمية ، حيث تتكون المؤسسة التعليمية (المدرسة والجامعة) من أفراد (المدرسين و الطلبة) يتميزون بمهارات وخبرات علمية عديدة تبعاً لمراحل عمرية محددة كالتدريس والقدرة على التحليل العلمي ، وإستنباط الأفكار ، فضلاً عن القراءة والكتابة والتعبير والإدراك الجيد لمجمل الأحداث في الإطار الإجتماعي السائد (زامل ، 2009 : 33)، و يشغلون مواقع مهنية و تعليمية كلٌ بحسب المعايير الموضوعية المتبعة في البيئة التعليمية السائدة. والتعريف الإجرائي للمفهوم هي مجموع الأفراد الذين يشغلون موقعاً محدداً في العملية التربوية ويتمتعون بخصائص معينة تتمثل بالمهارات والنشاطات العلمية والثقافية في إطار مؤسسة تعليمية معينة.

3. **المجتمع الكردي : The Kurdish Society** : المجتمع الكردي "يعني الشعب الكوردي زانداً كل

خصائصه التي تمنحه هويته" (السندي ، 2002 : 8) وهناك من يرى بأن " المجتمع الكوردي كأي مجتمع بشري (إنساني) يتكون من مجموعة من الأفراد يرتبطون ببعضهم البعض ، مما يجعل منهم (كياناً) تربطهم شبكة من التفاعلات بين الأفراد تفترض بالضرورة وجود أداة للتفاعل ، أهمها (اللغة) المشتركة بالمعنى الرمزي والواسع للكلمة " (الزبياري ، 2008 : 11). وبذلك فإن التعريف الآجرائي للمفهوم يتلخص بالآتي: مجموعة كبيرة من الأفراد ضمن رقعة جغرافية معينة تجمعهم خصائص ومميزات ثقافية واجتماعية ونفسية مشتركة ، يتفاعلون بشكل مستمر من خلال شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً : الإطار النظري

1. النظريات المفصلة للإستبعاد الإجتماعي :

بما أن موضوع البحث هذا يقع في ضمن المجالات الاجتماعية السياسية النفسية مباشرة ، ذلك لأن مثلث الوضع الإجتماعي والسياسي والنفسي الذي يشكو منه الأفراد والفئات الاجتماعية في المجتمع الكوردي ، ربما يعكس الأوضاع التفاضلية والتباينات الناتجة عنه والتي يمكن ملاحظتها على أرض الواقع وبصيغ متعددة من الإستبعاد والحرمان واللامساواة والنبذ والتمييز والتهميش. ومن أجل توضيح أبعاد هذه المسألة – علمياً – فلا بد من الإطلاع على نظريات تصدّت لها وتناولتها، وقد ارتأينا التركيز هنا على أربع نظريات أساسية وكالاتي:

أ. الصراع الإجتماعي: Social Conflict

تؤمن النظرية الصراعية أن الحياة الاجتماعية ، هي حياة يتفاعل من خلالها الأفراد والجماعات والمجتمعات ، وأثناء التفاعل يحدث الصراع بين الأطراف المتفاعلة ، ويحدث هذا الصراع من أجل الأستحواذ على القوة والنفوذ والسيطرة على الملكية وإشغال المناصب الإدارية وامتلاك الحياة والشرف والسمعة والشهرة (الحسن ، 2005 : 127). وبحسب رواد هذه المدرسة التي تعتقد بحتمية الصراع الإجتماعي ، إن المناقسة عامل حاسم من عوامل بناء تركيبة المجتمع الإقتصادية والسياسية ، وان الصراع الطبقي نتيجة حتمية لانعدام العدالة الاجتماعية " لان سبب انعدام العدالة - حسب رأي رائد هذه المدرسة (كارل ماركس) K.Marks (1818-1883) ، يعود الى أن تراكم الثروة عند أفراد الطبقة الرأسمالية هو الذي ساهم في تصميم شكل القوة السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي يسيطر بها هؤلاء على مصير الطبقات الاجتماعية الأخرى (الأعرجي ، 1994 : 50) ، الأمر الذي قد يتمخض عنه تقسيم المجتمع الى طبقتين متباينتين من المستبعبدين والمستبعبدين . فيعدّ صراع الطبقات هنا المفتاح الرئيس للتغيير الإجتماعي " فكل طبقة حاكمة متنعمّة باموال المحرومين والمستبعبدين سيطاح بها حتماً - بحسب (ماركس) - عن طريق الطبقة المحكومة " فتصبح الطبقة المحكومة - عندئذ - طبقة حاكمة. وهذا الصراع بين الطبقة العاملة والنظام الرأسمالي سيؤدي الى إضعاف دور النظام الرأسمالي في المجتمع الإنساني ، وسيختفي دور الطبقة المتوسطة لينفتح المجال للطبقة العاملة المحرومة ، حيث تتحول ملكية وسائل الانتاج والتوزيع من أيدي الرأسماليين الى ايادي الجماهير ، فيعم الخير جميع أفراد النظام الإجتماعي، وتختفي - حينئذ - كل معالم الظلم والإستبعاد، والصراع ، والاضطهاد الإنساني. فضلاً عن ذلك ، فهناك رؤى أخرى يتبناها باحثين مثل " (داهيريندروف) و (غيدنز) تسعى إلى توجيه الاهتمام نحو الأبعاد النفسية المتعلقة بعلاقات القبول

والرفض بين أطراف الموقف الصراعى. ومن هنا تتجه تلك الرؤى إلى تعريف الصراع فيها بأنه ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات .

وفي هذا الإطار يرى غيدنز Giddens (1938-) ، بأن الخلاف والنزاع ينشأ في جميع المجتمعات بين من يملكون السلطة من جهة ، ومن يتم إقصائهم عنها من جهة أخرى أي بين الحكام والمحكومين (غيدنز ، مصدر سابق :75) .

وفي السياق ذاته يرى (رالف داهريندورف) R.Dahrendorf (1929- 2009) ، وهو أحد أهم أصحاب منظورات الصراع الحديثة ، بأن الصراع شيء جوهري لأي تنظيم اجتماعي ، حيث يوجد تفاوت مقبول في السلطة بين الجماعات المختلفة ، وهذا الصراع حول السلطة يتضمن فكرة (ماركس) عن الصراع الطبقي ، إلا أنه يشمل أيضاً الصراع بين الجماعات لأسباب أخرى تختلف عن امتلاك وسائل الإنتاج ، على سبيل المثال ، قد يكون هناك صراع بين من يقومون بأعمال السكرتارية وبين المديرين في الشركة ، ونجد أن منظور (داهريندورف) يمكن أن يستخدم أيضاً في تحليل الصراع بين الآباء والأبناء في الأسرة ، أو بين المدرسين والطلاب في المدرسة (لظفي والزيات ، ب.ت :100) . إذ يمكن أن تؤدي مثل هذه الصراعات الى نوع من الاستغلال والاستبعاد بين مستويين من الجماعة ، حيث وكما يبدو فإن جماعات واسعة ممن يمتنون اعمالاً ادارية في مؤسسات تعليمية يتعرضون وفقاً لآليات محددة الى نوع من الاضطهاد والتهميش تبعاً لموقعهم المؤسسي.

ب . الحرمان الاجتماعي : Social Deprivation

تبين مضامين نظرية الحرمان الاجتماعي أن هناك آليات تتضمن بعض المعايير الفردية أو الجماعية التي تؤدي الى قيام جماعة معينة – استناداً على قوتها – بمنع أو حرمان أفراد أو جماعة أو جماعات أخرى من فرص الحياة الأفضل، وأن الجماعة المتحكمة تستند في تبريرها لهذا المنع الى معايير مثل المستوى التعليمي أو العضوية الحزبية أو الانتماء الديني أو الأصول الاجتماعية أو آداب السلوك أو نمط الحياة أو الموطن الأصلي أو حتى الانتماء العرقي أو الأثني في بعض المجتمعات. ومن ناحية أخرى تبرر الجماعات المتحكمة – بناءً على هذه المعايير- أشكال السيطرة المختلفة وتضفي عليها مشروعيتها (الجوهري ، 2011 :391). ويرى أنصار نظرية الحرمان الاجتماعي، أن الفقر لا يمكن أرجاعه الى البعد المالي وحسب، وإنما يقتضي النظر الى الحرمان في المقام الأول على أنه عملية منظمة للتهميش والعزل وتؤثر في كل الأفراد والفئات الاجتماعية على السواء (مقاوسي ، 2008 :22) . و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤكد عليها هذه النظرية :

1. إبعاد الفقراء والمحرومين عن مجال التمتع بحقوق الإنسان جزئياً أو كلياً.
 2. إنكار أو عدم توفير الحقوق الاجتماعية أو حق كل مواطن في مستوى أساسي للمعيشة ، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية ، والمهنية الكبرى في المجتمع.
 3. العزل والإبعاد .
- فالاستبعاد الاجتماعي إذن هو نتاج حرمان متعدد للأفراد والجماعات من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية ، والسياسية للمجتمع الذي يعيشون فيه ، والحرمان من إمكانية صياغتها مستقبلاً .

ج . الإنفلاق الاجتماعي : Closure Social

الفكرة الأساسية لهذه النظرية تقوم على حشد القوة لاستبعاد وإقصاء الأفراد أو الفئات الاجتماعية الأخرى من الامتيازات و المكافآت وذلك بمنعهم أو إقصائهم عن المشاركة أو الدخول في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وسلب دورهم والوصول بهم الى حالة من عدم التأثير واللامبالاة بهم وبدورهم ضمن الإطار العام في المجتمع . وتعود جذور

هذه النظرية الى (ماكس فيبر) Max Weber (1864-1920) الذي عرف الاستبعاد بوصفه أحد أشكال الإنفلاق الاجتماعي. و اعتبره بمثابة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزاً اجتماعياً متميزاً على حساب جماعة أخرى عن طريق إخضاعها بالاجور عليها . ويشير غيدنز Giddens الى هذه الحقيقة مؤكداً في الوقت ذاته وجود شكلين للإستبعاد في المجتمعات المعاصرة مما بلغا درجة فائقة من الوضوح والتبلور. الأول هو إستبعاد أولئك القابعين في القاع ، والمعزولين عن التيار الرئيس للفرص التي يتيحها المجتمع ، أما الشكل الثاني – عند القمة – فهو الإستبعاد الإرادي ، أو ماسماه غيدنز " ثورة جماعات الصفوة " حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة ، وأحياناً من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية ، إذ يختار أعضاؤها أن يعيشوا بمعزل عن بقية المجتمع ، وبدأت الجماعات المحظوظة تعيش داخل مجتمعات محاطة بالأسوار ، وتنسحب من نظم التعليم العام والصحة العامة... الخ الخاصة بالمجتمع الكبير .(هيلز وأخرون ، مصدر ساق : 22)

فالإنفلاق الاجتماعي كعملية متعددة الأبعاد تؤثر سلباً على التقدم نظراً لما تحدثه من تمرقات اجتماعية ، حيث يتم فصل الجماعات والأفراد عن العلاقات الاجتماعية ، والمؤسسات ، ومنعهم من المشاركة المعيارية في الأنشطة الطبيعية المقررة للمجتمع الذي يعيشون فيه .(Siliver H.2007.p15) واستناداً الى هذه النظرية يقوم الإنفلاق الاجتماعي بوظيفته من خلال آليتين متلازمتين هما المنع والأحتواء اللذان يمكن أن يستندا الى معايير فردية أو جماعية .(مارشال ، مصدر سابق :214)

د. نظرية القهر الاجتماعي Social Oppression Theory

يرى أصحاب هذه النظرية من أمثال (إميل دوركهايم) (1858-1917) أن السلوك الإستبعادي هو ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الأفراد (المستبعدون) تجاه الآخرين (المستبعدون). أما الهدف أو الغاية من القهر فهو ضبط أداء عمل من الأعمال أو منع حدوثه عن طريق إستعمال القوة والإكراه وهذا هو الإرغام في أدق أشكاله أو ما يسمى بـ (الإقتدار السافر) ويؤخذ في المجتمعات الحديثة على أنه حق للدولة لا ينازعها فيه أحد .(ماكيفر ، 1974: 309) وعندئذ يصبح الأفراد خاضعين للقهر(مقهورين) ، عندما يعملون بخلاف الطريقة التي إختاروها لأنفسهم أو التي يختاروها في ظرف معين ، وذلك لوجود من يُضيق عليهم مجالات إختيارهم ، إما بطريقة مباشرة بفرض الضغط على الإختيار أو بطريقة غير مباشرة من خلال الترهيب بسوء العاقبة . فالقاهر وفقاً لهذه النظرية ، هو من يضع شروطاً من أي نوع ثم يُوقع جزاء على من لا يعمل على وفقها . كما ويمكن أن يكون القاهر ، نظاماً معيناً ، أو مؤسسة ، أو الأب داخل الأسرة ، أو أية قاعدة اجتماعية أخرى.

ومن هنا فإن الإستبعاد الاجتماعي بإعتباره إنعكاساً صارخاً لإنعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات او الفئات الاجتماعية ، يولد رفضاً للقيم والأخلاق الاجتماعية التي تؤمن بها الشريحة الكبرى من المجتمع فإذا ما إختل توازن القيم الاجتماعية ، سادت حالة الفوضى والإضطراب وبرزت مظاهر الإنحرافات السلوكية والإنفعالية ، وترتقي في كثير من الأحيان الى إعتلال واضح في الصحة النفسية وتؤدي بالفرد (المقهور) الى أن يعاني مشاكل كالإكتئاب الحاد ، وعدم الرضى عن العمل والإنكفاء على الذات..... الخ .(حجازي ، 2006: 48)

2. الأبعاد الاجتماعية – النفسية للإستبعاد الاجتماعي في المجتمع الكردي:

بغية الوصول الى توضيح علمي وتفسير موضوعي للأبعاد الاجتماعية – النفسية للإستبعاد الإجتماعي في مجتمعنا الكردي فقد إرتأى الباحثان الخوض في كل بعد (الاجتماعي والنفسي) على حدة وعلى النحو الآتي:

أ. الأبعاد الاجتماعية للإستبعاد في المجتمع الكردي:

يصف كل من (بورتشارد، لوغران، بياشو)، الإستبعاد الإجتماعي بأنه عدم المشاركة في الأنشطة الإجتماعية الأساسية داخل المجتمع ويتضمن أربعة أبعاد اساسية (عدم الاستهلاك ، عدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، عدم المشاركة السياسية ، و عدم التفاعل الاجتماعي) (هيلز وآخرون ، مصدر سابق: 71) إنطلاقاً من هذا التوصيف، يمكن القاء الضوء على مظهر الإستبعاد الإجتماعي في المجتمع الكوردي بحسب الأبعاد الإقتصادية، السياسية والاجتماعية، وكالاتي:

1) البعد الإقتصادي للإستبعاد:

يلاحظ مما تمخّضت عنه المرحلة الأنتقالية التي يمرّ بها المجتمع الكردي ، أنها خلقت ظروفًا ملائمة ومناخاً صحياً، لولادة رموز إقتصادية كبيرة و فئات إجتماعية بارزة ومتنفذة، أخذت على عاتقها الأخذ بزمام كل ما يتصل بالإقتصاد والسياسة الإقتصادية والاجتماعية، غير مكرثة الى حد بعيد لحاجات الآخرين وخياراتهم، الأمر الذي أدى بدوره الى بروز إشكاليات إجتماعية-إقتصادية، تتحدد ب بروز حالات من الإستبعاد الإجتماعي متمثلةً بمؤشرات معينة كالفقر، والبطالة، واللامساواة في توزيع الدخل، والشعور بالغبن والظلم، والعزوف عن المشاركة في الأنشطة الأساسية داخل المجتمع، مظاهر الأحياء المتخلفة (العشوائيات)، صور مختلفة للإستبعاد الطوعي لأسباب إقتصادية وأخرى إجتماعية. (شفيدل ، 2012 : 11)، فضلاً عن تدهور ملحوظ في النظام المعرفي والإنفعالي لدى أفراد وفئات في قطاعات واسعة في المجتمع بسبب مايعانونه من أنواع مختلفة من التهميش والإستبعاد المنظم ضمن الحقل الإجتماعي الذي يعيشون فيه، ومن شأن هذا كله أن ينتج عنه سلسلة من العقبات أمام طموحات أولئك الأفراد والفئات الإجتماعية وأن يحدّ من أهدافهم في المشاريع التنموية. ويُستدلّ من هذه المؤشرات أن هذه المرحلة بدأت – وكما يبدو علناً- تؤسّس لقيام نظام إجتماعي – إقتصادي قائم على الإستغلال والإحتكار والهيمنة، حيث يلاحظ أن نظام الإستبعاد والرفض التي تفرض من قبل الأنظمة والهيئات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، لايتيح لجميع الأفراد في المجتمع فرصة المشاركة في الانتاج أو في الأنشطة ذات القيمة الإقتصادية والاجتماعية، بل هي حكرٌ على فئات معينة من أصحاب القرار والنفوذ، وأن النتيجة الحتمية المترتبة على التهميش هي الإضمحلال فإنه حين تُهمّش مجموعة من غير سبب عملي أو موضوعي فإنك تدفع بها نحو الإضمحلال وذلك من خلال تحجيم فرص إرتقائها ومن خلال محاصرتها على الصعيد الثقافي . (بكار ، 2009 : 61)

أهم المؤشرات الإقتصادية للإستبعاد الإجتماعي في المجتمع الكردي:

فيما يتعلّق بالجانب الإقتصادي وما يحتويه من حالات الإستبعاد والتهميش ضمن الإطار العام للمجتمع الكردي ، فإنه يمكن رصد بعض المؤشرات التي تشير الى هذا الطرح ومنها :

▪ البطالة Unemployment

ان هدف العولة الإقتصادية هو تحويل العالم الى عالم يهتم بالإقتصاد أكثر من إهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي هي في تراجع تدريجي تاركاً المجال للعلاقات السلعية و الربحية والنفعية ، وأصبحت لا تولي أي إهتمام بالموارد البشرية التي لا تستجيب لتلك المبادئ إذ تتركها في عالم الضياع . فإذا ما تم تناول موضوع الشغل هنا، فان من

أثن مكاسب العولمة هو التقدم التقني و لا يختلف اثنان حول هذه الحقيقة ، لكن تبعاتها أو أثارها السلبية هي أيضا حقيقة . فالتقدم يسمح بزيادة إنتاج الخيرات الا أن مقابل ذلك لا يخلق مناصب شغل جديدة بل قد يتسبب في القضاء على بعضها و ذلك لما يتطلبه التقدم التكنولوجي الهائل . (قيرة ، 2000 :24)

في هذا الإطار يقول المثل الأنكليزي, When A machine Moves in A Worker Moves out أي عندما تدخل آلة يغادر عامل ، حتى يتوقع في المستقبل القريب ألا يزيد حجم العمالة البشرية عن (20٪) فقط على مستوى العالم كله بعد أن تتحول الى عمالة تكنولوجية. فقد أغلقت شركة (جنرال موتورز) في أمريكا (21) معملاً وسرّحت (20,000) عامل ، وشركة الإتصالات البريطانية ، نصف عمالها أي حوالي (36,000) عامل في نهاية عام 2000 (ابو النصر ، مصدر سابق :37) وفي الإتجاه نفسه يبين (هيلز وآخرون ، مصدر سابق :176) ، بأن البطالة أو عدم النشاط الإقتصادي للأفراد في سن العمل تؤدي دورا مهما في تحديد فرصة الفرد في أن يكون – أو يصبح – مستبعداً اجتماعياً. وتعكس الإحصاءات الرسمية لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية في حكومة إقليم كوردستان ، حقيقة هذه الحالة في المجتمع الكردي ، حيث بلغت نسبة البطالة في عموم الإقليم في عام 2011 حوالي (14 ٪) (kurdio.oug ، 2011) ، مما نتج عنها إنتشار نسبة كبيرة من حالات الإستبعاد والتهميش بين الأفراد والفئات الإجتماعية خاصة فئة الشباب الخريجين من الكليات .

▪ الفقر Poverty

يرى جون هوبكرفت (Hobcraft, J.N.1998.p.32) أن الإستبعاد يشكّل ما هو أكثر من الفقر، إلا أن مما لا شك فيه أن الفقر يمثل نذيراً مبكراً أو علامة أساسية للإستبعاد الإجتماعي . وهناك شبه إجماع بين الدارسين لهذه الظاهرة على أن الفقر ظاهرة ذات أبعاد متعددة و أن الكثير من العوامل الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة الى العوامل السياسية والثقافية والبيئية وحتى الدينية تتداخل مع بعضها البعض لتشكل هذه الظاهرة (شراز، 2011 :20) . إنه حالة من الحرمان تنعكس في إستهلاك أقل للمواد الغذائية وحالة صحية متدنية وإنجازات تعليم متدنية وظروف إسكان سيئة ونقص في الأصول المالية والرأسمالية والمدخرات، كل هذه العوامل تجعل الفرد أو الأسرة شديدة التحسس للتغيرات والصدمات الخارجية. (محمد ونجم ، 2011 :54) كذلك هناك من ينظر الى ظاهرة الفقر على أنها حالة من الحرمان تتجلى ملامحها في إنخفاض القدرة على الشراء بما في ذلك القدرة على شراء الغذاء والدواء ، كما يلاحظ بأن العديد من المتأثرين بظاهرة الفقر تجبرهم ظروفهم على الإعتماد على الآخرين في ضمان البقاء والحياة وأنهم من جراء ذلك الإعتماد يصبحون عرضة للتهميش وعدم الإعتبار. (باقر ، 1996 :383) مما يؤدي بهم الى الإستبعاد أو ما يمكن تسميته بـ (فقر المشاركة).

▪ توزيع الدخل Income Distribution

يعدّ توزيع الدخل مظهراً آخر من مظاهر الإستبعاد الإجتماعي ويقف عند مستوى الدخل لدى الأفراد ، حيث يلاحظ وجود فروقات مهمة في سلّم الدخل لأفراد لهم المستوى التعليمي والوظيفي نفسهما، ومن حيث القدرة على الاستهلاك والادخار، يلاحظ بأن هناك فروقات شاسعة بين الأفراد في امكانية شراء السلع، والحصول على الخدمات، أو القدرة على الإدخار وذلك بسبب الإرتفاع المتزايد للأسعار الأمر الذي لا يسمح للأفراد بالإدخار. أو الحفاظ على القدرة الشرائية لمخصصات المعاشات (التقاعدية)، أو القدرة على امتلاك مسكن ملائم. فالعلاقة بين الإستبعاد الإجتماعي وتوزيع الدخل تعتمد على طريقة تكوين المؤسسات وأن أصحاب الدخل المنخفضة يمكنها – في ظل ظروف معينة – أن تعوّق أو تمنع من

المشاركة في المؤسسات العامة الأساسية ، بيد أن الدخول المرتفعة قد تؤدي كذلك – في ظل ظروف معينة – الى العزلة الاجتماعية. فإذا شعرت الشريحة الأكثر ثراءً أن بوسعها أن تتحمل عزل نفسها عما هو متاح لعامة الناس ، وأن يلبوا احتياجاتهم بعيداً عن المؤسسات المعنية بخدمة الجمهور ، فإن ذلك أيضاً شكل من أشكال العزلة الاجتماعية وبالتالي شكل من أشكال الاستبعاد الاجتماعي. (هيلز واخرون ، مصدر سابق :49) وبناء على ذلك يمكن ان نستنتج عدم وجود عدالة أو انصاف في سلم الدخول بين أفراد المجتمع الكردي وبالتالي بروز مظهر آخر من مظاهر الاستبعاد الاجتماعي داخل هذا المجتمع .

▪ التعليم Education

يشكل التعليم سبباً فعالاً من أسباب الاستبعاد ، لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستوى الإقتصادي ، فالأشخاص الأقل تعليماً هم الأقل حظاً في الحصول على فرص العمل. (شغيدل ، مصدر سابق :11) كما وبيّنت عدّة بحوث مثل دراسة (عبد جاسم الساعدي ، 2008) ، ودراسة (سيار الجميل ، 2004) ، أن الفشل في التعليم يرتبط ارتباطاً قوياً بعملية الاستبعاد الاجتماعي وهناك من الشواهد على ان الأمر أكثر من مجرد ارتباط بل أن العلاقة بينهما عليّة ويمكن عكسها وإن كان ذلك يمثل عملية طويلة وصعبة. حيث أن التدني في مستوى التحصيل الدراسي له علاقة وثيقة بمظاهر الاستبعاد الاجتماعي والتي أهمها جيوش العاطلين عن العمل ومن ثمّ المبعدين عن المشاركة في أنشطة الحياة العامة. (حمودي ، 2008) ، وأن ضعف التعليم يؤدي الى ضعف في المهارات ، فنظام التعليم المتبع في مراكز التعليم في جامعات كوردستان لا يتيح للفرد المشاركة الفعالة في دينامية الحياة الاجتماعية والإقتصادية ، فهو لا يسمح باكتساب مهارات وكفاءات تراعي سوق العمل ومواصفات المهن المستجدة على عكس بعض الجامعات الخاصة والتي هي حكرٌ على فئة معينة من المتكئين اقتصادياً أو من المتنفذين .

ويرى الباحث (شغيدل ، كريم ، 2012 :9) ، بأن العملية التعليمية والتربوية (وبالأخص في المجتمعات المتخلفة) مازالت وريثة المناهج والأساليب التقليدية ذات الطابع التقليدي الذي يحول دون اكتشاف القدرات الحقيقية للتلاميذ والطلبة ، ومن ثم حرمان العديد من الطلبة من مواصلة مشوارهم بسبب قسرية التعليم والأجواء غير التربوية للإمتحانات وانعدام أسس التقويم العلمي ، فالفشل الدراسي – كما تشير اليها العديد من الدراسات – يشكل عتبة من عتبات الاستبعاد. ويضيف (هيلز ، واخرون ، مصدر سابق :259) أنه عند الحكم على قيمة الأفراد طالبي العمل يطلب أصحاب العمل عنهم بيانات يمكن الحصول عليها والمقارنة على أساسها بسهولة ، والمؤهلات هي أكثر البيانات قدرة على الوفاء بهذا المطلب ، ومن هنا يتضح وجود علاقة بين المؤهلات ، والمشاركة في سوق العمل ، والدخل ... إذ أن تحصيل المهارات الأساسية يؤثر تأثير عميقاً على الدخل ، فهناك علاقة طردية بين الدخل المنخفض كثيرٌ وبين أصحاب المهارات الأساسية الضعيفة مقارنة بأصحاب المهارات الجيدة . وفي هذا الصدد يوضح (تقرير التنمية البشرية 2010 :84) أنه في المجتمعات التي يسودها عدم المساواة سواء أكانت ديمقراطية أم لا ، تتركز السلطة في أيدي النخبة ، لذلك من غير المفاجيء أن تخدم المؤسسات الإقتصادية والسياسية مصالح هذه النخبة ، و أظهرت دراسة حول مواقف النخبة البرازيلية تجاه التعليم خلال التسعينات أن النخبة كثيراً ما تتردد في توسيع فرص التعليم لأن من الصعب إدارة العمال المتعلمين. والأمر سيبان في إقليم كوردستان ، إذ يلاحظ لدى النخبة السياسية حالة من عدم وجود رؤى واضحة حول نظام التعليم بالرغم من رفع شعارات ، وعقد مؤتمرات ، تناشد في مجملها الى إتاحة فرصة للتعليم الأفضل ، حيث الأفتقار الى الآليات العملية والعلمية للشروع بتغيير جذري نحو تعليم يرتقي بالإنسان والمجتمع معاً .

▪ إنحدار الطبقة الوسطى

الطبقة الوسطى في المجتمع الكوردي في طريقها الى الأضمحلال، فإن التعامل الجديد مع المتغيرات المحيطة انطلاقاً من رؤية اقتصادية معبّبة لا تناسب الواقع، وأن الإقبال على المستقبل بفكر جامد ومصالح فردية أدى إلى بنيان اقتصادي اجتماعي جديد عكس البنيان السابق وعلى أنقاضه، فبدلاً من التطور الذي ينطلق من الوضعية السابقة نحو إفساح المجال لاستثمار الموارد والإمكانات المتراكمة بأسلوب يحافظ على الاستمرارية مع مراعاة تطوير وتحديث السياسات والمناهج والخطط، وبما يحقق الغايات المنشودة المتمثلة بتحسين معيشة المواطنين، وزيادة ثبات الانصهار الاجتماعي، وتحقيق قفزات إيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمحافظة على الاستقرار وزيادة جودة الخدمات المقدمة للمواطن، وإفساح المجال للكثير من أفراد الطبقة الوسطى نحو الانطلاق بفاعلية اقتصادية واجتماعية. فإن نتائج السياسات الاقتصادية هذه أدت إلى نتائج سلبية. (الديب، 2010) وقد أدت التحولات الاقتصادية التي يشهدها المجتمع الكوردي وما إرتبط بها من تنمية مشوهة (غير مخططة)، وغير متوازنة بحيث لا تلبي حاجات المواطنين بصورة عادلة، إلى إفقار العديد من طبقات المجتمع وخاصة بعد أن تخلت الدولة عن إلتزاماتها ومسؤولياتها تجاه القاعدة العريضة من الجماهير، وألقت بهم فريسة لأليات السوق الحرة. وإن تجسيم الطبقة الوسطى وتقلصها يتمخض عنه بحسب العديد من الباحثين، الأمراض الاجتماعية والبطالة والفقر والفساد والتدني في مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي والتعليمي والخدمات العامة (الطحاوي، 2008: 395)، و(الديب، 2010).

(2) البعد السياسي للإستبعاد :

يشير "الإقصاء السياسي" إلى حرمان المرء واستبعاده عن المشاركة في الأنشطة السياسية في المجتمع، وتشيع هذه الظاهرة في المجتمعات غير الديمقراطية التي لا تتاح فيها للناس الفرص الكافية لفهم القضايا السياسية المطروحة في المجتمع وإبداء رأيهم والإدلاء بصوتهم، معارضةً أو موافقةً، على المواقف والسياسات والأنشطة التي تمس حياتهم. (غيدنز، مصدر سابق: 395) وبذلك تتسع قاعدة الفئات المهمشة و(المقصية) سياسياً بسبب ضعفها الاجتماعي وهامشية دورها في البنية الاقتصادية، وهذه الفئات المهمشة تعيش مغيّبة الوعي، وتغيب عن مجالات المشاركة السياسية، ويفرض عليها اللامبالاة حيال مختلف أمور الشأن العام، ومن ثم فإن قيمتها في الهيكل المجتمعي تقترب من "الصفير" واللافاعلية (الكواري، 2006: 24)، وتستند عملية الإقصاء هذه إلى عدة آليات لعل أهمها:

الإستبعاد من المشاركة السياسية:

إذ تُعدّ المشاركة السياسية بمثابة المحرك الأساسي لدينامية المجتمع، حيث يسعى السياسي - وفي ظل الديمقراطية - للحفاظ على مركز قوته، إلى تقسيم الناخبين الأساسيين من مؤيدي حزبه إلى فئتين غير متكافئتين، مع تغذية الخصومة بينهما والتي تفعل فعلها على المدى الطويل، يدعمه هو إحداهما بإعطائها النفوذ وأدوات التمكين فيما تقع الأخرى في العزلة الاجتماعية عبر وصفها بصفات تصل إلى حد انتزاع صفة البشر عنها. كذلك الأمر بالنسبة إلى تولى وظائف الفئة الأولى حيث لا يراعى تكافؤ الفرص، إنما درجة انتماء الموظف لحزبه أو فئته، أو مدى تقربه من سياسي معين.

ولا ريب أن الديمقراطيات الليبرالية لا تستطيع أن تنفي بوعودها التي تعرضها على مواطنيها إلا إذا اتسعت فرصة الإشتراك في النشاط السياسي إلى ما وراء مجرد الحق في التصويت مرة كل أربع أو خمس سنوات، وهذا الوضع يجب أن يتضمن القدرة (ليست الرسمية وإنما الحقيقية) على المشاركة في عمل الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات السياسية المعنية بالسياسة العامة،

والمشاركة في عملية الضغط السياسي وفي أعمال المشورة مع المستشارين المحليين أو أعضاء البرلمان ، ومن ينحو نحوهم . (هيلز واخرون ، مصدر سابق :51) إلا أن العجز عن الإشتراك في هذه الأنشطة يعدّ أحد ملامح الإستبعاد الإجتماعي ، حيث يكون الإستبعاد الإجتماعي في الحقيقة شكلاً من أشكال الظلم الإجتماعي ، من حيث إنه يعدّ حرماناً من الفرص التي ينبغي أن تكون متاحة للجميع (المصدر نفسه :37) وفي أوضاع كهذه تتقطع الصلة بين الفئات المقصاة من جهة ، والسيطرة السياسية الإجتماعية برمتها من جهة أخرى ، وتتقطع السبل بينهم وبين الموارد الضرورية و المعلومات والفرص ، ويؤدي إنقطاع هؤلاء عن المشاركة السياسية العامة و حضور المؤتمرات والتجمعات و المسيرات الجمعية الى إنتاج دائرة مفرغة تُعزل فيها هموم هذه الجماعات عن التيارات الرئيسية للهموم والمطالب والتوقعات السائدة بين مختلف القطاعات والشرائح الإجتماعية ، وتسقط فيها مشكلات هذه الفئات من الأجندات السياسية لمنظمات العمل الإجتماعي والسياسي . (غيدنز ، مصدر سابق :395)

3) البعد الإجتماعي للإستبعاد :

فسرت العلوم الإجتماعية مفهوم "الإستبعاد الإجتماعي" SocialExclusion " بكونه حالة من العزلة والإبتعاد أو التهميش للفرد أو الفئات الإجتماعية وضعف في شبكة العلاقات الإنسانية ، والحرمان من التواصل مع أفراد أو فئات آخرين في محيط إجتماعي . عليه يمكن أن يحدث الإستبعاد الإجتماعي في نطاق الحياة الإجتماعية و اليومية للأفراد والجماعات ، فقد تُحرم كثير من الجماعات من فرص الوصول و المشاركة بكثير من المرافق الإجتماعية مثل المراكز الثقافية والفنية ، والمرافق الترويحية كالحدايق العامة والمسارح ودور السينما. كما أن هذه الفئات لا تتمتع بقدر كبير من الفرص للتسليّة أو لقضاء وقت الفراغ أو السفر أو الإنتقال خارج الأحياء أو المناطق التي تعيش فيها. (نفس المصدر السابق :397) وقد اعتبر ليز سايس (L.Sayce.2008.p.268) أن عدم الإعتراف بالحقوق الإنسانية هو وجه من أوجه الإستبعاد الإجتماعي ، ولذلك هناك دائماً مسببات تعوق الوصول الى شبه ما يسمى "العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص" ، فالإحساس بالألفة والرفقة لم يعد يكفي لنقول أن هناك تضامناً اجتماعياً ، وأن التكتاف ومعايشة الخبرات المشتركة في مرحلة معينة لا تنفي وجود الإستبعاد الإجتماعي ، والتضامن الإجتماعي هو تقبل الآخرين كأفراد لهم الاحتياجات والحقوق الإنسانية نفسها. وسعيّاً وراء تحليل هذا البعد بشكل ادق ، يحاول الباحثان أن يستعرضا بعض الجوانب الرئيسية منها :

■ التنشئة الإجتماعية Socialization

ما يلاحظ في البناء أو التركيبة الإجتماعية للمجتمع الكردي ، ومن منظور علم الإجتماع المعاصر ، أن الأنظمة والأساليب المتبعة في عملية التنشئة الإجتماعية فيها ، هي نظم وأساليب لا تتفق و روح العصر والحضارة الإنسانية الحديثة ، فالفرد ومنذ ولادته يُلَقَّن - وربما حتى الآن - بمجموعة أو سلسلة من المعارف البسيطة ، فينشأ معها ، وحيث أن غالبية هذه المعارف و المعلومات ، إما هي معلومات عامة تخص الحياة العامة من مأكّل وملبس و أشياء من هذا القبيل ، وإما هي معارف دينية ، تتضمن قيماً روحية و آداباً سمحةً ليس إلا. فعلمية التنشئة هي عملية إجتماعية أساسية تعمل على تكامل الفرد في جماعة إجتماعية معينة ، وذلك عن طريق إكتساب هذا الفرد ثقافة الجماعة ، ودوراً يؤديه في هذه الجماعة ، ولو إعتبرنا هذه العملية ممتدة طول عمر الفرد فإن أهم مراحل تلك العملية هي عندما يستدمج الفرد القيم ، والإتجاهات ، والمهارات ، والأدوار التي تشكّل شخصيته ، التي تؤدي الى تحقيق تكامله داخل المجتمع الذي يعيش فيه. (الجوهري و اخرون ، 2008

52:) وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى تمكين الأفراد في مختلف مراحل نموهم (طفولة، مراهقة، رشد، شيخوخة) من اكتساب أساليب سلوكية معينة، تتفق مع معايير الجماعة وقيم المجتمع، حتى يتحقق لهؤلاء التفاعل والتوافق في الحياة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيشون فيه. وعملية التنشئة الاجتماعية تتم من خلال عمليات التفاعل الاجتماعية، فيتحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، مكتسباً الكثير من الاتجاهات النفسية والاجتماعية عن طريق التعلم والتقليد، مما يطبع سلوكه بالطابع الاجتماعي. و بإمكاننا أن نرصد عدة صور لحالات الاستبعاد الاجتماعي في حقول التنشئة الأساسية.

■ مظاهر الاستبعاد لدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع الكردي:

1. الأسرة: حيث يولد الطفل في أسرته ويعيش فيها دون أن يكون له خيار محدد في طريقة حياته التي يرغبها فيجد نفسه في وسط جماعة اجتماعية غير قادرة على بناء شكلها أو تحديد حجمها أو تكوين علاقته البنائية معها، وتكون علاقته بوالديه وإخوته مرتبهة بما يفعلونه معه ويصوغونها فيها فهو في هذه العلاقة خاضع لشروخهم وممثل لأوامرهم بسبب ضعفه وقصوره واعتماده على غيره في توفير حاجاته الأساسية ومتطلبات حياته اليومية ويرضى أيضاً بطاعتهم دون أن يكون له رأي في تحديد هذه الشروط أو كفيئتها (صبحي، 1976: 61) وبعد الأب في الأسرة (الكرديّة) مركز السلطة ودوره يقتصر بالطاعة والعقاب والحزم والسلطة، في حين تخضع الأم للأب ويكون هناك دور مميز للأخ الأكبر مع مكانة أقل للبنات، فأب في المجتمعات التقليدية هو الذي يسود ويحكم ويعاقب وهو وحده يُقضى ويستبعد الآخرين. (بركات، 2009: 181) ولكي تكون الأسرة نموذجية يفترض أن تكون العلاقة بين أفرادها مبنية على معرفة وتطبيق الحقوق والواجبات المشتركة بين أعضائها وكذلك على التسامح والتعاون والغيرة المشتركة والحوار الإيجابي، والشراكة في القرار الاقتصادي والتربوي والاجتماعي داخل الأسرة وعدم تهميش أي دور للأخر، نجد أن دور الأسرة في عملية التنشئة أخذت تتلاشى، وصارت التربية غير منهجية وخاضعة لتأثيرات مزاجية تفتقر إلى خبرات تربوية فاعلة ناهيك عن التأثير غير المنهج للتكنولوجيا الحديثة والفضائيات والإنترنت، وأصبح التهميش واضحاً لدور المربي الحقيقي في المجتمع، وبات دور الأب في بعض الأسر هامشياً، فهو الممول فقط لطلبات الأبناء واحتياجاتهم مما يعزل الآباء عن الأبناء، ويؤدي إلى ضعف القيود عليهم وضعف المعايير الخاصة بالضوابط السلوكية المطلوبة لديهم. لذا باتت التربية وتعليم نماذج السلوك السوي عبئاً كبيراً على كاهل الأسرة. (الخزاعي، 2012) ومن جانب آخر، فهناك تسلط الآباء على أفكار أبنائهم وفعالهم وأنهم يفخرون بأن أبنائهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً بدونهم، وهي محاولة لإبقاء الأبناء في حالة تبعية ومسايرة تامة. ومن هنا أصبح بإمكاننا أن نقول بأن الاستبعاد الاجتماعي على مستوى الأسرة يحدث عندما نجد أن أنماط التنشئة الاجتماعية التي نتشربها من واقع حياتنا في ضمن أسرتنا، أنها لا تشجعنا على أن نكون متفاعلين بشكل إيجابي مع الآخرين، وأحياناً هناك جذور نفسية اجتماعية بمعنى أن بعض الذين يصنعون القرار أو يمتلكون سلطة ما – رجلاً كان أو امرأة – يعتقد بأن الحقيقة معه لوحده أو لأنه يعتقد بأنه ليس بحاجة إلى آراء الآخرين أو تفاعلاتهم معه، ومن ثم فالآخرون يرون أنهم ليسوا جزءاً من البناء الاجتماعي الذي يفترض أن نتشارك أو نتعاون فيه جميعاً، فضلاً عن أن الفكرة الأساسية هي أننا عندما نعيش هذا الاستبعاد ننقله معنا كخبرات إلى المؤسسات التنشئية اللاحقة المدرسة، الجامعة، المؤسسة، الحزب، وإلى المجتمع بشكل عام. إذن وعلى وفق ماسبق فإن الأسرة الأبوية بهذه الخصائص السلبية المذكورة سواء في المجتمع الكردي أو في أي مجتمع آخر، لا تتيح

لأبنائها الفرصة للتعبير عن انفسهم واتخاذ القرار في الأمور التي تخصهم ومن ثم فإنهم عندما يخرجون للحياة يجدون صعوبة في التعامل مع الآخرين لأنهم ببساطة أفراد مهذرون وشخصياتهم مهذورة.

2. المدرسة : هي إحدى هينات التنشئة الاجتماعية المتخصصة التي تسهم في تنشئة الأبناء فضلاً عن وظيفتها التعليمية فهي أكثر اتصالاً وتفاعلاً مع النظم الاجتماعية التي تختلف فيها الأدوار وتتميز أكثر منها في الأسرة حيث تكون سلطة المدرس على سبيل المثال أقرب الى سلطة الوالد في الأسرة. (التل ، 1987 : 40) إن المدرسة كمؤسسة اجتماعية باتت اليوم أكثر تلقينية في مجتمعنا وعلى الطالب أن يثق بما يقوله المدرس ، وعند الإمتحان عليه أن يعيد للأستاذ ما قد حفظه ، وكان المدرسة لا تقيس إلا مهارة التذکر ، أي أن عملية التوصيل المعرفي تتم بإتجاه واحد، حيث لا يتاح للطلبة أي مجال لإبداء الأفكار والنقد إلا في حدود ضيقة ، حيث إن المدرس في ظل النظام الأبوي السائد في المجتمع لا يعلم طلبته المهارات الأساسية التي هي ضرورة من أجل تنمية المشاركة في تطوير المجتمع مثل مهارات الإتصال والمناقشة والتفاوض واتخاذ القرار وتعمل المدرسة ذاتها في ظل النظام الأبوي على توظيف الطاعة في خلايا الأدمغة الفتية ومن شأن هذا الدور أن يشل التفكير لدى الطلاب ويفرس في إذهانهم نظاماً من القهر والإستبعاد والتسلط ويجعلهم غير مباليين مما يضعف الروح الإستقلالية والمبادرة. ويتفاوت تأثير المدرسة بتفاوت سيطرة الدولة على التعلم ففي بعض الدول هنالك حرية للتعلم وحرية ممارسة الأنشطة والفعاليات من الطالب بحيث تسمح بتعزيز المشاركة المجتمعية التي تغرس ثقافة المواطنة لدى طلابها وهذه أهم آليات تفعيل المشاركة المجتمعية. (السناد ، 1995 : 44) والنظام التعليمي في إقليم كوردستان العراق على الرغم من دعم الدولة والسيطرة عليها ، إلا أنها – وكما يلاحظ – لم ترتق الى المستوى المعاصر كما ينبغي لكي تساهم في تفعيل آلية معينة للمشاركة المجتمعية على غرار الدول المتقدمة ، وهي مقصرة في بناء الإنسان الفاعل الإيجابي وقد يعزى ذلك الى طبيعة المناهج والضعف المهني للكادر التدريسي وقلة الأبنية والمستلزمات الدراسية قياساً بالاعداد المتزايدة سنوياً من الطلبة وسوء الإدارة فضلاً عن تبني المعايير الحزبية الضيقة في اختيار المدرس والمشرفين والقائمين على القطاع التربوي، فالتعليم وبهذه الشاكلة يخلق حالة من العوق المعرفي والثقافي مما يؤدي بالفرد الى حالة من الإستبعاد وعدم المشاركة الفاعلة والمنتجة في الأنشطة الرئيسية داخل المجتمع.

3. المجتمع: ارتبطت قيمة المكانة والإحترام بمكونات الثقافة السائدة في المجتمع ، وبما أن معظم سكان المدن (الكردية) ينحدرون من أصول قبلية وعشائرية ريفية هاجرت الى المدينة فإن آثار الجماعة والقبلية ما زالت واضحة في سلوك أفرادها وتصرفاتهم ، وما زالوا – الى اليوم – يعتمدون على الدعم والمساندة من صلة الجماعة القربانية التي تجسد القبيلة أو العشيرة الى درجة أن الأفراد يرون انفسهم أعضاء في جماعة قبلية ، ووحدات منفصلة بنفسها. (عبدالسادة ، 2012 : 28) وكما يرى (شراي، هشام 1993 : 66) بأن هنالك مظاهر سلبية تركزها المجتمعات التي تسود فيها السلطة الأبوية ، مثل الإعتماد على الوساطة والمحسوبية في العلاقات حيث تحقق للفرد ربحاً وفائدة كلما إقترب من أصحاب الشأن والجاه والسلطة ولا أهمية للكفاءة التي يتمتع بها أو الإنجاز الذي يقوم به ، كما أن الفرد في المدرسة أو المنظمة أو مكان العمل لا يستطيع أن يعبر عن آرائه أو أن يقوم بالنقاش العلني فالمعارضة الشرعية ممنوعة لذا يكون التآمر والتمرد بديلين للمعارضة، فضلاً عن أن المتنفذين في مثل هذه المجتمعات وكما أشار الى ذلك (حجازي ، 2006 : 67) يعيدون إنتاج مناطق النفوذ وصراعات النفوذ وتأسيس نظم الولاء والتبعية مقابل تقديم الغنيمة والحماية للأتباع ، فهناك من لا ينتمي الى الجماعة ، وليس لديهم من مرجعية سوى كفاءتهم وأدائهم ، يتعرض هؤلاء الى التهميش والبقاء خارج اللعبة، ومن ثم يتعرضون للعديد من ألوان الهدر لمكانتهم وكفاءتهم ومعنوياتهم . فحينما يطرح

موضوع الرضى الوظيفي في العمل ، بعضهم لا يشكّون من التقديرات المادية من مثل ذوي المواقع الوظيفية الجيدة . إنما هناك إحساس عام وشديد بالمرارة يظهر لديهم على شكل شعور " بأنهم لا يجدون ذاتهم في عملهم ، وحين نتعمق في التحليل يتضح أن هذا الإحساس مرده الى عدم الاعتراف بكيانهم ، وانعدام تقدير مجهوداتهم وعطائهم ، ويشكون من تجاهل رؤسائهم لإنجازاتهم ، ولكيانهم .. ولذلك فهو يجتر المعاناة والمرارة وخيبة الأمل ، ويعيش غريباً في مؤسسته ، وبذلك يتدنى الإنتماء الى الوظيفة وتتراجع جذوة الحماس للأداء المتميز وتتفشى مشاعر اللاجدوى ، ومعها الإستسلام والنكوص الى مستوى تحقيق الحاجات الأولية والرضى بتحقيقها ، ويعيش وجوده كإنسان مهذور ، وطاقة مهذورة وكفاءة مهذورة ، وعطاء مهذور .

ب. الأبعاد النفسية للإستبعاد الإجتماعي في المجتمع الكردي :

بغية توضيح الأبعاد المختلفة لحالات الإستبعاد من الناحية النفسية ، نحاول هنا التركيز على المحاور الآتية :

1) سيكولوجية الإنسان المستبعد :

تسهم عوامل عديدة في التأثير على سلوك الفرد وتصرفاته مع محيطه ، منها مايتعلق بإخفاقه في خوض التنافس الإجتماعي لتحقيق ذاته ، فيتولد عنده شعور بالخيبة والإنكسار ، وتحميل المجتمع أسباب إخفاقه الذاتي ، ومن ثم ينعكس ذلك على مجمل تصرفاته وسلوكه ضد المحيط الإجتماعي الذي يعيش في كنفه . (الربيعي ، 2007 : 73) وعندما تتلازم لدى الفرد حالتى المرض النفسي والإجتماعي تصبح آثارهما مدمرة وتنعكس بوضوح في تصرفات الإنسان وسلوكه ضد المجتمع . حيث يعاني الإنسان المقهور عموماً أعراض القلق والتوتر والصداع المزمن والعدائية ، فالإنسان الذي مسخت إنسانيته من خلال القهر والإستبعاد يتصرف بسلوك مضاد وخالٍ من الإنسانية ضد الآخرين ، خاصة من هم أقل منه قوة ويمكن أن يمارس السلوك ذاته حال إمتلاكه القوة الضرورية مع المتسلط نفسه ، ويعكس ذلك فإنه ربما يخضع ويذعن للمستبد . وفي الإتجاه ذاته يصف (حجازي، 2010 : 90) هذا الألم النفسي والشعور بالدونية في إطار سيطرة حالة من العجز أمام الطبيعة و أمام المتسلط ، حيث يزعزع قلق الإقصاء كيان الإنسان المقهور ويخل بتوازنه ، فهو يولد الآلام المعنوية التي لا تحتمل والتي تمس صورة الذات وقيمتها ، وتصيب الإعتبار الذاتي في الصميم . ونتيجة لذلك فإن حالة العجز والوهن التي تلازم الإنسان المقهور أزاء إمكانية تغيير الواقع تجعله يعاني الإحباط واليأس وعدم القدرة على تحقيق الذات ، وتدفعه الخشية من الإخفاق في خوض التنافس الإجتماعي الى الخيبة والإنكسار وتتعاظم هواجسه في الحقد والكراهية ضد المجتمع ، وكلما زادت هذه الهواجس لدى الإنسان المحبط والمقهور طغت على سلوكه وتصرفاته أنماط من العنف والإستبعاد ضد الأفراد المحيطين به ، وتحديدًا المحققين للنجاح في أعمالهم ، وإن الإنفعالات المصحوبة بالتهديد والعنف المباشر وغير المباشر مع الإنسان المقهور والمريض نفسياً واجتماعياً هي تعبير في عدم الوعي عن حالة الرفض للرأي المخالف ، لإحساسه العميق بحالة التحجيم والرفض الإجتماعي الساعية للحط من قدرة ذاته . (الربيعي ، مصدر سابق : 78)

2) الخصائص النفسية لشخصية المستبعد :

يؤدي الإستبعاد الإجتماعي ، بالأفراد والفئات الإجتماعية الى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي و الإجتماعي و الشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي الى إعتلال كبير في الصحة النفسية خاصتهم وقد ينعكس هذا الإعتلال بصورة واضحة على سلوك الأفراد أو الفئات الإجتماعية التي تعاني من الإستبعاد والتهميش والحرمان . ومن أبرز أعراض هذه الإعتلالات في الصحة النفسية لدى الأفراد أو الفئات الإجتماعية المستبعدة :

- أ. المشكلات النفسية: يعاني الفرد المستبعد في ضمن الإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه من مشكلات نفسية عديدة كتلك التي يتعرض لها إثر مواقف مختلفة من الحياة الاجتماعية من أهمها:
- (1) الإغتراب Alienation: حالة الانفصال بين الفرد والموضوع، بين الفرد والأشياء المحيطة به، وبين الفرد والمجتمع مما يعني أن علاقة الفرد بالأشياء أو المجتمع علاقة غير سوية فهو يعيش بين أهله ولكن في دائرة الغربة والانفصال، وينتج عنها التراجع والهامشية، فهناك الكثير من الناس ممن يعجزون عن التكيف لحركة المجتمع باتجاه مواكبة الإندفاع وراء المغامرات المالية وتحقيق المكانة الاجتماعية الأرفع مما يعرقل موائمة سلوكه مع التغيرات الاجتماعية الجارية. (زاهي، 2007: 18)
- (2) الاكتئاب Depression: حالة من سيطرة الأفكار السوداوية على الفرد وضعف قابليته على الإستشارة (أبو حطب، وفهمي، 1984: 43)، وبذلك فهي حالة تواجه الفرد عندما يعجز عن تحقيق رغبة نفسية أو اجتماعية بسبب عائق ما وقد يكون هذا العائق خارجياً كالعوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية، أو قد يكون داخلياً كعيوب نفسية أو بدنية أو حالات صراع نفسي يعيشها الفرد تحول دونه ودون إشباع رغبته أو دوافعه (نخبة، ب.ت).
- (3) التحيز Prejudice: شعور ودي أو غير ودي نحو شخص أو شيء، دون الإستناد إلى خبرة واقعية أو أساس سابق له، ويكشف عن نفسه في معاملة الجماعات المنبوذة حيث يتسم بالعنف والإعتداء والتجني والتمييز والحقد والنفور، وأنه عامل تمزيق للنسيج الاجتماعي. (رضوان، 2008: 181)
- (4) الإنكفاء على الذات (التقوقع): وتشيع هذه الآلية كثيراً في ردود فعل الإنسان تجاه مختلف حالات الفشل والإحباط، اللذان يصحبان إحساساً داخلياً بالعجز وقلة الحيلة. وتلاحظ عند الأطفال والكبار على حد سواء (الفشل في منافسة أخ أصغر أو أكبر، الفشل في الحصول على مكانة مرموقة في شركة أو مؤسسة، الفشل في المشاريع المهنية...) في كل هذه الحالات يدير الإنسان ظهره للعالم، يتعلم أن يقيم رغبته حتى لا يشعر بالام الإحباط، وما يجره من إحساس بإنعدام القيمة والهامشية. (حجازي، مصدر سابق: 101)
- (5) القلق Anxiety: حالة إنفعالية تتميز بالخوف المبهم من الحاضر ومما قد يحدث في المستقبل، وهي من الأعراض المشتركة للعديد من الإضطرابات النفسية. (أبو حطب، وفهمي، مصدر سابق: 14)
- (6) العجز النفسي PsychoDisability: وهو الإضطراب الحاصل في شخصية الفرد الذي يؤثر على توافق الفرد مع بيئته، ويكون الفرد الذي يعاني من العجز النفسي عاجزاً عن التكيف مع الضغوط النفسية الناتجة عن الظروف الشخصية والاجتماعية مما يؤدي إلى تعرض الفرد إلى مشكلات في مواقع العمل، أو في مجال العلاقات الاجتماعية حيث تكون علاقاته مضطربة أو مفقودة، وبما أن الفرد الذي يعاني من العجز النفسي عادة ما يكون منزعجاً وغاضباً في علاقاته بالناس لذا نجد ردود فعل الآخرين نحوه تتسم بالفتور والكراهية والغضب وغير ذلك من المشاعر السلبية. (محمود، 2005: 5) الأمر الذي يؤدي بالآخرين إلى إستبعاده أو إقصائه من الإطار العام السائد في ضمن الجماعة المحلية.
- (7) العزلة الاجتماعية SocialIsolation: وتشير إلى إحساس الفرد بالوحدة، ومحاولة الإبتعاد عن العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، أي أنها حالة لا يشعر الفرد فيها بالانتماء إلى الأمة والمجتمع. كما ويقصد بها شعور الفرد

بالوحدة والفرغ النفسي ، والإفتقاد الى الأمن والعلاقات الإجتماعية الحميمة ، والبعد عن الآخرين حتى وإن وجد بينهم . كما قد يصاحب العزلة الشعور بالرفض الإجتماعي والإنعزال عن الأهداف الثقافية للمجتمع والإنفصال بين أهداف الفرد وقيم المجتمع ومعاييره .

(8) **الرهاب Phobia** : إنفعال شائع ، تثيره مواقف عديدة منها التهديد بالإستبعاد والحرمان من حقوق و إمتيازات في العمل ، وبأخذ اشكالا متعددة الدرجات وهناك نوعان منها : الخوف الموضوعي وهو الأكثر شيوعاً بين الناس ، والثاني الخوف الذاتي . (فهمي ، ب.ت : 276)

(9) **الغضب Angre** : ميل طبيعي في الإنسان ينتج عن أسباب عديدة في البيئة التي يعيش فيها الفرد ، كبعض المواقف التي تثير حفيظة الفرد مثل التجسس و الإنحياز لجهة معينة على حساب شخص آخر ، وقد يظهر على أشكال متباينة ، فمثلاً يغضب الفرد إذا شعر أن أحدهم يحول دون مشاركته في نشاط عام أو خاص أو يضيق الخناق عليه بشكل يومي . (المصدر نفسه ، :279) ، وحيث إن القهر الإجتماعي لا يتوقف عند السخرية والاستهزاء بل يتعدى ذلك ليأخذ اشكالا أخرى متعددة فمن عدم المساواة الشخصية والنبذ الإجتماعي واغتصاب الحقوق واختلاف اللغة أو القهر اللغوي وعدم العدالة في بعض المواقف الإدارية والتربوية والقانونية كلها عناصر مولدة للعنف و الغضب الفردي والجماعي فكثيراً ما نلاحظ أن القهر الإداري يدفع الموظف لركل الطاولة أو إغلاق الباب بعنف وقوة أو الانفجار بالسباب أحيانا كثيرة .

(10) **الإحباط Frustration**: أي عرقلة أو صدّ لتحقيق حاجة أو رغبة ، أو أمل بسبب ظروف خارجية ، يعاش وجدانياً كحرمان مادي أو معنوي وتولّد مشاعر الغبن غير المستحق . (حجازي ، مصدر سابق :233) ومن ثمّ هي عملية تتضمن إدراك الفرد لعائق يحول دون إشباع حاجاته ودوافعه ، أو توقع الفرد حدوث هذا العائق في المستقبل . إن الإحباط هو الجانب المظلم للعجز النفسي ، ويتسبب العجز في الضعف في إنجاز الأعمال و عدم معرفة المهام بوضوح . وأما ما يتعلق بالرضى عن العمل فإن علماء التحليل النفسي يذهبون الى أن الرضا المهني يتحقق عندما تجد الحاجات الملحة لدى الفرد إشباعها لها في العمل ، أو عندما يجد الفرد أن بإمكانه أن يلعب دوره الذي يرغب فيه في العمل . (فهمي ، مصدر سابق :197)

(11) **الشخصية السيكوباتية** : وهي الشخصية المريضة التي تبدي سلوكيات معادية للمجتمع وهي غير متوافقة إجتماعياً و تتصف بالإنفجارات الإنفعالية الشديدة وهي شخصية قاصرة تتصف بالفشل . (رضوان ، مصدر سابق :27)

ب. **المشكلات السلوكية للفرد المستبعد** :

يتأثر سلوك الفرد المستبعد بالعديد من العوامل ضمن الواقع الإجتماعي الذي يعيشه ، منها عدم تمكنه من اللحاق بالآخرين والتفوق عليهم كوسيلة لتحقيق ذاته ، الأمر الذي قد يؤدي به الى الشعور بالفشل والإحباط ، وغالباً ما يسقط فشله أو إحباطاته على الآخرين ، فيتجه بذلك الى إنتهاج أنماط متعددة من السلوكيات التي تعبّر عن هذه الإخفاقات المتلاحقة ومنها :

(1) **الإنسحابية Withdrawal**: هو سلوك إنفعالي يتضمن الترك أو الهرب من مواقف الحياة بحيث أنها من وجهة نظر إدراك الفرد ، ممكن أن تسبب له صراعاً نفسياً أو عدم راحة ، ويوصف الفرد الإنسحابي بأنه : منعزل ، خامل ، خجل ، خائف ، مكتئب ، قلق ، لديه أحلام يقظة . (يحيى ، 2000 :97)

(2) **الإنفعالية Emotionality**: حالة جسمية ونفسية تحلّ فجأة ، في أعقاب حدث أو ظرف غير متوقع –

كالإستبعاد مثلاً – له دلالة خاصة بالنسبة للفرد... وبذلك تكون الإنفعالية بمثابة نزوع المرء الى أن يتأثر بأحداث ضعيفة الأهمية تأثراً عميقاً. (سيلامي ، 2001 : 366 - 370)

(3) **الإنطوائية Introvert type** : شخص يميل الى الإنصراف عن العالم الخارجي والى البحث عن إشباعاته في حياة داخلية بالإستيهامات. (سيلامي ، المصدر السابق : 365) بمعنى أن الفرد الذي يفقد إشباعاته من البيئة الإجتماعية التي يعيش فيها يحاول التعويض عنه في ذاته عن طريق الإيهام الذاتي .

(4) **العدوانية Agression** : سلوك ظاهر يستهدف إحاق التدمير بالأشخاص أو الممتلكات . (آدم ، 2010 : 102) حيث أن الفئات التي تتخرط في العنف هي تلك الجماعات التي تعيش على هامش النظام أي التي تخضع بصورة كاملة لألياته ، وهي تلك الجماعات التي سوف تمتلك القدرة على المواجهة للإطاحة بإليات القهر والسيطرة. (ماركيوز ، 1989 : 145)

ثانياً: الدراسات السابقة

• **الدراسات العراقية:**

(1) دراسة ، نظمي ، فارس كمال (2010) :

المحرومون في العراق ، هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية ، دراسة في سيكولوجية الظلم .
هدفت الدراسة بشكل رئيسي الى تقديم رؤية نظرية – سيكومترية متعددة الأبعاد ، حول مدى قدرة مفهومي الحرمان النسبي والهوية الإجتماعية على تقديم معطيات تنبؤية بسلوك الاحتجاج لدى الفئات المتضررة إقتصادياً واجتماعياً و تحديداً العاطلين عن العمل. و إختيرت عينة بلغ عدد أفرادها (403) شخصاً من مجموع مجتمع الدراسة البالغ (192834) شخصاً جميعهم من الذكور العاطلين عن العمل و مسجلين لدى شبكة الحماية الإجتماعية بوزارة العمل والشؤون الإجتماعية ضمن محافظة بغداد ، أي مايعادل نسبة (0,21%) من مجموع مجتمع البحث. واستخدمت المقابلة المسحية الفردية المقننة كأداة لجمع البيانات حول أفراد عينته. وقد استخدمت وسائل الإحصاء الوصفي والإستدلالي لإتمام إجراءات الدراسة وحساب نتائجها مستعينا بالحقيبة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) و إعتد مستوى الدلالة لإختبار فرضيات الأحصاء الإستدلالي كافة بـ (0,05). وتوصل الباحث في دراسته هذه الى نتائج نذكر منها ، أن المحرومون يبدون نزوعاً جمعياً نحو تبني خيار الاحتجاجات السلمية المعارضة على واقع الحرمان ومصادره ، وأجمعوا على رفض ممارسة الاحتجاجات العنيفة غير المعيارية وتبلورت لديهم بدلاً من ذلك توجهات عقلانية مصدرها الوعي بالظلم والرغبة في الإصلاح ، كما ويعبرون عن مشاعر واضحة بالتماهي الوطني.

(2) دراسة ، التميمي ، محمود كاظم & الشمري، سلمان جودة (2011):

المرونة النفسية وعلاقتها بالإستبعاد الإجتماعي لدى المرشدين التربويين

استهدف الباحثون التعرف على العلاقة الإرتباطية بين المرونة النفسية والإستبعاد الإجتماعي لدى المرشدين التربويين. وقد أتبع منهج البحث الوصفي لدراسة العلاقة الإرتباطية بين متغيري المرونة النفسية والإستبعاد الإجتماعي . كما و إختيرت عينة قوامها (200) مرشد ومرشدة تربوية في المديرية العامة لتربية محافظة بغداد ، والبالغ عددهم (1068) مرشد تربوي ، بواقع (343) مرشد تربوي ، و(725) مرشدة تربوية ، بحسب إحصائية وزارة التربية / مديرية الإرشاد التربوي

لعام 2011 ، أي ما يعادل نسبة 18,72% من مجتمع البحث . وقد استخدم مقياسين للقيام بالإجراءات المطلوبة في الدراسة وهما : مقياس المرونة النفسية بواقع 40 فقرة ، ومقياس الإستبعاد الإجتماعي بواقع 40 فقرة . وقد لجأ الباحثان الى الحقيبة الإحصائية للعلوم النفسية والإجتماعية SPSS لإستخراج نتائج البحث . وخرجت الدراسة بوجود مرونة نفسية عند المرشدين التربويين مع عدم وجود إستبعاد إجتماعي لديهم ، وأن العلاقة بين المتغيرين كانت عكسية ، وقد خرجت الدراسة بجملة من التوصيات والمقترحات .

(3) دراسة ، شفيدل، كريم، (2012)؛ ظاهرة الإستبعاد الإجتماعي في العراق الأسباب والآثار السلبية على بنية المجتمع . هدفت الدراسة الى تحديد إطار عام لظاهرة الإستبعاد ودراسة أبعادها ومراقبة آثارها السلبية على بنية المجتمع . واتبعت منهجية الوصف السوسولوجي لتحليل الظاهرة الإجتماعية ، من خلال تتبع خلفياتها الإقتصادية والسياسية والثقافية . وخلص البحث من خلال ذكر جملة من الآثار التي تخلفها ظاهرة الإستبعاد الإجتماعي على بنية المجتمع واضعاف وحدته وتصدع علاقاته ، ومن ثم خلق طائفة من التمايزات والإنحيازات المنتجة لثقافة الكراهية والحقد وربما الصراع بين الهويات التي من المفترض أن تشكل الهوية الوطنية الجامعة للمجتمع ، كما وقدم الباحث في ختام بحثه مجموعة من التوصيات والمقترحات لحد من الظاهرة .

• الدراسات العربية :

(1) دراسة : ساري حنفي و جاد شعبان و كارين سيفيرت ، (2010) : الإقصاء الإجتماعي للاجئين الفلسطينيين في

لبنان : تأملات في الآليات التي تعزز فقرهم الدائم

هدف الدراسة الى تحديد بعض مجالات الإقصاء الإجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان . وقد تم إستخدام منهج المسح الإجتماعي والوصفي التحليلي ، واختيرت عينة قوامها (25019) أسرة فلسطينية في (32) محلة موزعين في أماكن مختلفة في عموم لبنان كما وتم استخدام أسلوب المقابلة مع المبحوثين وقد جمعت معطيات الدراسة بين شهري تموز وآب /2010 . وخرجت الدراسة بنتائج أن وجود إقصاء إجتماعي متعدد الأبعاد يعاني منه الفلسطينيون في لبنان ، حيث يواجه سوق العمل الفلسطيني في لبنان مشكلات مضاعفة للفلسطينيين " أولاً ، أقل عمالة ، وقلة قليلة منهم هي التي تبحث عن عمل ، أما ثانياً ، فإن العمالة المتاحة للفلسطينيين ذات مكانة متدنية ، ومحفوفة بالمخاطر ، ولا تكفي لإخراجهم من حالة الفقر .

(2) دراسة ، العساسة ،رامي عودة الله (2011) : مؤشرات الإستبعاد الإجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي ،

الأردن .

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة مؤشرات الإستبعاد الإجتماعي بالعنف لدى الطلبة الجامعيين من وجهة نظر الطلبة أنفسهم في جامعة مؤتة . ودراسة مفهوم جديد (الإستبعاد الإجتماعي) - بحسب الباحثان - لم يسبق أن تم دراسة أثره على سلوك العنف الجامعي حيث قام الباحثان بوضع ستة مؤشرات لقياس المفهوم إجرائياً . وقد اعتمدت الدراسة منهج المسح الإجتماعي بإستخدام أداة الأستبيان واستفادت من المنهج الوصفي التحليلي . كما و إعتد أسلوب العينة العشوائية التطبيقية في اختيار أفراد العينة ، حيث عمل الباحثان على تصميم استبانة لجمع بيانات الدراسة ، وصممت بناءً على مقياس ليكرت الخماسي وقامت بتوزيعها على جميع الطلبة في الشعب الدراسية من المواد المقررة في الجامعة أو الكلية . وتكونت عينة الدراسة من 610 طالب وطالبة ، أي ما يعادل نسبة 3.8% من مجتمع الدراسة البالغ 16233 طالباً وطالبة (جميع الدارسين في جامعة

مؤتة في محافظة الكرك ، المسجلين للعام الدراسي 2010/2009 . و توصل الباحث الى نتائج وهي : حصلت مؤشرات تفاعل الطلبة مع الإدارة الجامعية والهيئات التدريسية والمشاركة في الأنشطة الجامعية والوعي القانوني بحقوق وواجبات الطلبة بدرجة تقدير مرتفع الأهمية. وجاءت أنماط التنشئة الإجتماعية بدرجة تقدير متوسط الأهمية. بينما جاء مؤشر استثمار الطلبة للأوقات الحرة خارج المحاضرات بدرجة تقدير قليلة الأهمية.

• الدراسات الأجنبية :

1) دراسة : (Hong Mei Tong & others(2011)

Effects of Social Exclusion on Depressive Symptoms:Elderly Chinese Living Alone in Shanghai, China

أثر الإستهبعاد الإجتماعي على أعراض الإكتئاب لدى المسنين الذين يعيشون لوحدهم في شنغهاي ، الصين. هدفت هذه الدراسة لمعرفة آثار الإستهبعاد الإجتماعي على أعراض حالة الاكتئاب لدى كبار السن في الصين، واعتمدت الدراسة على البيانات المجمعّة من المبحوثين من مقاطعة شنغهاي. واستطاع الباحثون من الحصول على البيانات المستخدمة في وقت إستغرقت ما بين شهري أغسطس وأكتوبر من عام 2008 من خلال إستخدام أسلوب المقابلة مع المبحوثين في الدراسة، حيث تم توزيع استمارة استبيانية أثناء عملية المسح المنظم على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 228 صينياً من الجنسين تراوحت أعمارهم فوق 60 سنة، ويعيشون لوحدهم في مدينة شنغهاي (مجتمع الدراسة) . وقد إستخدم الباحثان لقياس أعراض الاكتئاب مقياساً مكوناً من 15 فقرة كأداة رئيسية في الدراسة . وقد تمثّلت متغيرات الإستهبعاد الإجتماعي في الدراسة بمجموعة المؤشرات مثل (كفاية الدخل، والعلاقات الإجتماعية، والمشاركة، وحالة السكن). وبيّنت الدراسة أن أكثر من 30٪ من أفراد العينة يعانون أعراض الإكتئاب بشكل خفيف أو أعلى بمستوى معتدل. وخلصت الدراسة إلى نتائج مفادها أن متغيرات الإستهبعاد الإجتماعي أكثر أهمية من العوامل الإجتماعية والديمغرافية الأخرى في مدن الصين المعاصرة . ولمعالجة هذه الحالة عرضت مجموعة من الإقتراحات تمثّلت بوضع سياسات وبرامج إجتماعية للحد من مختلف أشكال الإستهبعاد الإجتماعي.

2) دراسة : (Akihiko Higuchi (2012)

The Mechanisms of Social Exclusion in Modern Society

آليات الإستهبعاد الإجتماعي في المجتمع المعاصر

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التحليلية أن يطبق نموذجاً جديداً عن مدى تأثير منهج الإستهبعاد الإجتماعي في السياسة الإجتماعية المتبعة في أوروبا ، ذلك من خلال إثبات فاعلية هذا المنهج في تحليل أشكال جديدة من اللامساواة في ضمن المجتمعات العصرية ، فالدراسات الحديثة حول الإستهبعاد الإجتماعي ، أظهرت نقطتين أساسيتين ، الأولى : التحول النوعي من نموذج الفقر الى الإستهبعاد الإجتماعي والشروع في سياسة جديدة للإندماج الإجتماعي ، وذلك محاولة لحل الإشكالية الكامنة وراء الإستهبعاد الإجتماعي كرد للراديكاليين الذين ينتقدون منهج الإستهبعاد الإجتماعي على الدوام . أما النقطة الثانية : فهي الإشارة الى الإشكالية المتضمنة في سياسات سوق العمل لدى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ، وهذه الإشكالية تكمن في تنوع صور إرغام العمال على العمل لقاء الأجر اليومي. وفي ذلك يبين الباحث كيف أن تعزيز

الشبكات الاجتماعية في المجتمعات المحلية وتقديم المساعدة لدعم الهوية الثقافية يمكن أن تكون بمثابة البيئة العازلة للتعويض عن التأثير المدمر للبعد الإقتصادي أمام الإدماج الاجتماعي. وختم الباحث دراسته بالإشارة إلى أن حقوق المواطنة أمر لا غنى عنه وينبغي أن يشمل الإدماج الاجتماعي للجميع ، وتوصل إلى استنتاج مفاده ، بأن منطلق تعدد الآليات و المستويات من الإدماج الاجتماعي يعد الإطار الأكثر فعالية في مجتمع غير مستقر حيث أن العولمة تحمل في طياتها الكثير من المخاطر المختلفة للناس.

(3) دراسة : (2001) Loubna H.Skalli

Women and Poverty in Morocco: the many faces of Social exclusion

المرأة والفقير في المغرب : وجوه متعددة للإستبعاد الاجتماعي

ركزت هذه الدراسة على البعد النوعي (الجنس) وعلاقته بالإستبعاد الاجتماعي في المغرب ، وقد هدفت الدراسة إلى إثارة قضية عدم كفاية البحوث التي تناولت مسألة (النوع أو الجنس) في المغرب بحيث أن الدراسات التي أجريت في هذا المجال – بحسب الباحثة – غير كافية في مساهمتها في توضيح إشكالية الفقر التي تعاني منها النساء في المغرب ، ولا يمكن الإعتماد على مثل هذه الدراسات ، وذلك لأنها يمكن أن تحد من رؤية الأسباب والآثار المعقدة للفقر بين مجتمع (الأنث) داخل البلد. وقدمت هذه الدراسة وجهة نظر (النوع الاجتماعي) ذات الأبعاد المتعددة للفقر ، من أجل تأكيد وإظهار الجوانب الاجتماعية والثقافية والقانونية والإقتصادية والآثار المترتبة عليها، وفي الختام قدمت الدراسة رؤية نقدية لبناء استراتيجيات يمكن إعتمادها للحد من إنتشار الفقر في المغرب عموماً وبين النساء خصوصاً.

• مناقشة الدراسات السابقة :

- ان الدراسات السابقة تقدم للباحث العلمي إطاراً شمولياً ومدخلاً متكاملًا لدراسة ماهية المفاهيم الأساسية الواردة في كل دراسة ، وبذلك فهي تخدم البحث الحالي في رفده بنماذج مختلفة من الأستبعاد الاجتماعي وفي مجتمعات متنوعة من حيث تركيبها الاجتماعي والإقتصادي والإيكولوجي ، ويمكن تلخيص النقاط الاتية عن مجمل الدراسات التي عرضت هنا :
1. في دراسة "محمود كاظم التميمي & سلمان جودة مناع الشمري (2011) ، أظهرت الدراسة بأن مجتمع البحث يتمتع بمرونة نفسية عالية ، وأن الضغوط النفسية الهائلة التي يتعرض لها المجتمع العراقي قد منحتهم قدرة عالية من المرونة تؤهلهم للإستمرار بالحياة وفي مهنتهم التي تتطلب تقديم المساعدة والإنسان النفسي للطلبة و للمجتمع.
 2. وفي دراسة شغيدل، كريم (2012)، يتبنى الباحث في تحليله لـ(الظاهرة) أن الإستبعاد الاجتماعي في العراق يتحدّد في مظهراته الاجتماعية والسياسية والإقتصادية في مسارين هما (العنفي: المتمثل بالفئة الحاكمة) و(المضمر، غير المعلن :و تتداوله المجتمعات الضيقة فيما بينها، بوصفه جزءاً من تمايزها عن الآخر).
 3. وأما دراسات كل من نظمي (2010) ، و ساري حنفي و جاد شعبان و كارين سيفيرت ، (2010) و Hong Mei و Tong & others (2011) فتعتبر من النوع الإستطلاعي ، أعتد فيها الباحثون على طريقة جمع البيانات عن طريق المقابلة المسحية المباشرة ، في ضوء أستمارة أعدت لهذا الغرض ، فضلاً عن اعتماد الدراسة على الجانبين الميداني والنظري ، حيث أن الاستطلاع لا يوفر في العادة بيانات ذات درجة عالية من الصدق بل يكون مدخلاً لدراسات لاحقة .
 4. واعتمدت دراسة "رامي عودة الله العساسفة (2011) ، منهج المسح الاجتماعي بإستخدام أداة الإستبانة والإستفادة من المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس الواقع ويصفه بدقة ، وقد تناول الباحث في دراسته العلاقة بين المتغير

الرئيسي (الإستبعاد الإجتماعي) والمتغير التابع (العنف الجامعي) الذي يتضمن أبعاداً مختلفة، لذلك نجد بأن الدراسة هي متكاملة لكونها تقوم على الجانبين النظري والميداني، وهي بذلك تتفق مع بحثنا الحالي من حيث طبيعة الدراسة واستخدام الأدوات الإحصائية ذاتها

5. أما دراسة Loubna H.skalli والتي أجريت في المغرب ونشرت عام 2001، وذلك بهدف ما يترتب من أبعاد الفقر على النوع الإجتماعي في المغرب، واعتمدت الباحثة المنهج التحليلي (المكتبي) في دراستها، حيث إستعانت بالمعلومات الجاهزة الموجودة بالأرشيف المركزي للمعلومات في المغرب، في حين أن دراسة أية ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى أن يكون للباحث حضور في الميدان ومنه يحصل على بياناته وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية الدراسات المكتبية، وهذا ما حرصنا عليه في دراستنا، إذ تكامل فيها المنهج النظري والمنهج الميداني.

وفي الختام يمكن تلخيص أهم المحاور المشتركة بين تلك الدراسات ومقارنتها بمحاور دراستنا وكالاتي :

1. إن معظم الدراسات لجأت الى إستخدام الإستبانة لجمع البيانات والمعلومات الإحصائية، باستثناء بعض الدراسات

مثل دراسة كريم شغيدل ودراسة Loubna H.Skalli التي اعتمدا فيها على المنهج المكتبي التحليلي، وأما دراستي "فارس كمال نظمي، ساري حنفي و جاد شعبان و كارين سيفيرت فاعتمدتا طريقة المقابلة المسحية الفردية المقننة.

2. إستخدمت بعض الدراسات السابقة منهج المسح الميداني لجمع المعلومات كالدراسة التي قام به رامي عودة الله العساسة في بعض المراكز العلمية. وكذلك إستخدم بحثنا الحالي أكثر من أداة لجمع المعلومات مما ساعدنا على الإلمام بالعوامل المؤدية للإستبعاد الإجتماعي والآثار المترتبة عليه بصورة أكثر موضوعية.

3. اعتمدت بعض الدراسات الميدانية عينة عشوائية طبقية كدراسة (Hong Mei Tong & others(2011) و

دراسة رامي عودة الله العساسة (2011)، فيما اكتفت دراسة نظمي(2010) بالأعتماد على طريقة المقابلة المسحية الفردية المقننة، ودراسة ساري حنفي و جاد شعبان و كارين سيفيرت إقتصرت على بعض التقارير الرسمية، أما بحثنا الحالي فقد اتفق تماماً مع دراسة رامي عودة الله العساسة في اختياره عينة عشوائية طبقية من مجتمع البحث.

4. لم تستخدم دراستنا كل من كريم شغيدل، و Loubna H.Skall، أي وسيلة إحصائية لتحليل البيانات، بينما إستخدمت دراسة نظمي، ودراسة "محمود كاظم التميمي & سلمان جودة مناع الشمري ودراسة رامي عودة الله العساسة أدوات إحصائية متعددة لتحليل البيانات، باستثناء دراسة ساري حنفي و جاد شعبان و كارين سيفيرت التي اعتمدت وسيلة إحصائية واحدة، بينما يعتمد بحثنا الحالي على أكثر من أداة و وسيلة إحصائية لتحقيق أهدافه، وهذه الأدوات والوسائل الإحصائية التي وظفتها الدراسة الحالية هي من خلال استخدام (الحقيبة الإحصائية للعلوم الإجتماعية المعروف باختصاراً بـ spss).

ختاماً، واستناداً الى التباين الحاصل بين المجتمعات إستنتج الباحثان حقيقة مفادها، ان طبيعة الإستبعاد والتهميش تختلف باختلاف وتباين الثقافات والمجتمعات. حيث بيّنت أغلب الدراسات السابقة ان كل مجتمع يتميز بشكل خاص من أشكال الإستبعاد، حيث تتباين المجتمعات من حيث التركيبة الحضارية والإجتماعية والسياسية التي تتكون منها، وقد نجد هذا التباين أيضاً بين المجتمع الكوردي والمجتمعات الأخرى فيما يخص طبيعة الإستبعاد وخصائصه.

منهجية الدراسة : أولاً : منهج الدراسة ومجالاتها " وتشمل :

1. منهج الدراسة : Method of The Research

أن الدراسة الحالية، تعدّ من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث إقتضت سعة الموضوع وتعدد جوانبه إلى الإفادة من عدة آليات منهجية، طفت عليها سمة الوصف السوسولوجي لتحليل الظاهرة الإجتماعية، من خلال خلفياتها الإقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية. حيث يرتكز المنهج الوصفي على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، وبذلك فإن المنهج الوصفي يهدف كخطوة أولى الى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع إجتماعي وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثانية تؤدي الى التعرف على العوامل المكوّنة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة. (عبيدات واخرون، 1999: 46) وللمسوغات الأتفة الذكر أستخدم في البحث الحالي المنهج الوصفي.

2. مجالات الدراسة : وتشمل :

أ. المجال البشري : يقتصر المجال البشري للدراسة الحالية على فئات إجتماعية معينة من التدريسيين

الجامعيين في كليتي (الآداب ، العلوم) في جامعة صلاح الدين/أربيل، ومجموعة من التدريسيين في عدد من المدارس الإعدادية، فضلاً عن مجموعة من الطلبة في جامعة صلاح الدين ، إضافة الى مجموعة اخرى من طلبة المرحلة الإعدادية التابعة لمديرية التربية في مدينة أربيل.

ب. المجال المكاني : ويقتصر هذا المجال على كليتي (الآداب ، العلوم) في جامعة صلاح الدين/أربيل ، و(10) مدارس إعدادية في ضمن حدود مديرية تربية أربيل.

ج. المجال الزمني:المدة التي إستغرقتها الدراسة الحالية هي تحديداً بين 2013/2/3 و لغاية 2013 /5/9.

ثانياً : مجتمع الدراسة و عينتها:

1. **مجتمع الدراسة :** المقصود بمجتمع الدراسة هو المجتمع الأصل، أي السكان الذين يقعون ضمن نطاق أو حدود الدراسة ، وقد يشمل جميع وحدات مجتمع الأصل ، أو قطاعاً معيناً منه ، لذا فإن مجتمع الدراسة يشكل محيطاً أو كما يطلق عليه غالباً اسم إطار العينة. (خمش ، 1999 : 273) وبما أن الدراسة الحالية تهدف الى معرفة مستويات الإستبعاد الإجتماعي لدى فئات معينة في المجتمع الكوردي ، فقد تحدّد مجتمع الدراسة بالتدريسيين الجامعيين، بالإضافة الى تدريسيي التربية والتعليم ، فضلاً عن طلبة جامعة صلاح الدين / أربيل ، و طلبة الإعدادية من كلا الجنسين و في المدارس الإعدادية التابعة لمديرية التربية في مدينة أربيل.

ونظراً لكون مجتمع الدراسة الحالية يتميز بخاصية محددة ، وهي أن افراده تجمعهم هوية واحدة الا وهي البيئة التعليمية ، لذا يمكن أن يتّصف هذا المجتمع بالمجتمع التعليمي ذات الطبقات المتعددة (جدول 1).

جدول (1) مجتمع الدراسة

المجموع	النوع الإجتماعي		الموقع الجغرافي	ت
	اناث	ذكور		
1574	510	1064	تدريسيوا جامعة صلاح الدين / أربيل	1
16239	10478	5761	مدرسي مديرية التربية في مدينة أربيل	2
20679	10442	10237	طلبة جامعة صلاح الدين / أربيل	3
39297	19102	20195	طلبة المرحلة الإعدادية في عموم المدارس التابعة لمديرية تربية أربيل	4
77789	40532	37257	المجموع العام	

2. إختيار العينة :

إختيرت عينة بلغ عدد أفرادها (400) شخص ، من مجموع مجتمع الدراسة البالغ (77789) شخصاً أي بنسبة (0,51%) من مجتمع الدراسة ، منهم (185) من الذكور ، و (215) من الإناث (جدول 2) في ضمن مركز مدينة أربيل ومنقسمين فيما بينهم على فئات إجتماعية مختلفة وعلى النحو الآتي :

أ. فئة تدريسيي الجامعة في جامعة صلاح الدين / أربيل، والمتمثلة بتدريسيي كليتي ، (الآداب ، العلوم) والبالغ عددها (80) تدريسيياً جامعياً ، بواقع (36) تدريسيياً في كلية الآداب منهم (20) ذكور و(16) إناث ، و (44) تدريسيياً جامعياً آخر في كلية العلوم في الجامعة نفسها ، منهم (26) ذكور و(18) إناث.

ب. فئة تدريسيي التربية والتعليم ، متمثلةً بالمدرسين التربويين في (10) مدارس إعدادية ، منها (5) مدارس إعدادية للبنين و(5) مدارس إعدادية أخرى للبنات تابعة لمديرية التربية في مدينة أربيل والبالغ عددهم (90) تدريسيياً تربوياً ، بواقع (41) مدرساً ، و (49) مدرّسة.

ج. فئة طلبة الجامعة في كليتي (الآداب ، العلوم) في جامعة صلاح الدين/أربيل ، البالغ عددها (100) طالب وطالبة ، بواقع (46) طالباً في كلية العلوم منهم (33) ذكور و(13) إناث ، و (54) طالباً آخر في كلية الآداب ، منهم (37) ذكور و (17) إناث .

د. فئة طلبة الإعدادية في (10) مدارس تابعة لمديرية التربية في مركز مدينة أربيل، بواقع (5) مدارس للبنين ، (5) مدارس أخرى للبنات ، البالغ عددها (130) طالباً ، منهم (32) ذكور، و(98) إناث. (جدول 2)

جدول (2) عينة الدراسة بحسب متغيرات الفئة والمكان والجنس

ت	الفئة	الموقع	الجنس		النسبة المئوية
			ذكور	إناث	
1	تدريسيوا الجامعة	كليتي الآداب ، العلوم /جامعة صلاح الدين / أربيل	46	34	20%
2	مدرسيو التربية	10 مدارس إعدادية / تربية أربيل	41	49	22,5%
3	طلبة الجامعة	كليتي الآداب ، العلوم /جامعة صلاح الدين /أربيل	70	30	25%
4	طلبة المرحلة الإعدادية	10 مدارس اعدادية في تربية أربيل	32	98	32,5%
	المجموع العام		185	215	100%

و نظراً لكون مجتمع الدراسة الحالية ، مجتمع غير متجانس من ناحية السن ، والنوع ، والمؤهل العلمي ، والدين ، والمهنة ، أي إنه يتكون من عدة مكونات تتصف كل منها ببعض الخواص والصفات التي تميز بعضها عن بعض ، لذلك إقتضت الحاجة الى إختيار عينة عشوائية طبقية Stratified random sampling ملائمتها وتوافقها وطبيعة الدراسة الحالية.

ثالثاً: وسائل جمع البيانات والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

أداة الدراسة : إقتصرت الأداة المستخدمة في الدراسة ، لجمع البيانات على الإستبيان Questionnaire :

وهي أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة " عن طريق صياغة مجموعة من الأسئلة بطريقة علمية مناسبة يتم توزيعها على عينة الدراسة، بهدف معرفة اتجاهاتهم ، قيمهم ، آرائهم ، وميولهم نحو أمر ما . (الخياط ، 2010: 109) وبالنظر لعدم توفر مقياس خاص بالإستبعاد الإجتماعي يتوافق مع خصائص المجتمع الكوردي لذلك أرتأى الباحثان بناء مقياس لهذا الغرض يقيس المتغير الأساسي للبحث ويلبي أهدافه ومتطلباته ، واتبعت في ذلك الخطوات الآتية:

1) **العينة الإستطلاعية:** اختيرت عينة لهذا الغرض بهدف إستطلاع آرائهم حول أهم المشكلات الإجتماعية والنفسية التي يعانون منها ، وذلك من خلال توجيه سؤاليين مفتوحين اليهم بهذا الشأن، وقد شملت العينة الإستطلاعية 40 شخصاً ممن لهم الخبرة والثقافة من التدريسيين الجامعيين والتربويين وكذلك عدد من طلبة الأقسام العلمية (علم الإجتماع ، علم النفس) في جامعة صلاح الدين ، بواقع (26) فرداً من الذكور و(14) آخرين من الإناث، وعلى وفق أستجابات هذه العينة ، تم إقتراح وصياغة 17 فقرة تمهيداً لبناء المقياس الخاص .

2) **وبالإعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإستبعاد الإجتماعي ، فضلاً عن الأدبيات العلمية المعتمدة ، صيغت (38) فقرة أخرى وأصبح المجموع الكلي لل فقرات (55) فقرة بصيغتها الأولية وإعتمد على أسلوب ليكرت (Likert Technique) الخماسي كبدايل للأجابة على فقرات المقياس .**
مؤشرات صدق وثبات مقياس الإستبعاد الإجتماعي :

إن من مستلزمات بناء المقاييس هي إيجاد الصدق والثبات لفقراتها قبل إستعمالها ، ويكون الصدق في المقياس أهم من الثبات لأن المقياس الذي يتوافر فيه مؤشر الصدق يكون قادراً على قياس ما ينبغي أن يقيسه . (الزويبي و الغنام ، 1981: 39) ، في حين المقياس الثابت قد لا يكون صادقاً ، لكن لا يمكن الأستغناء عن الثبات ، لأن الثبات يعطي نسبة التباين الحقيقي في الدرجة المستخلصة في إختبار ما عن طريق ثبات الأداء وثبات الأجابة على المقياس . (فرج ، 2007: 348)

صلاحية الفقرات (الصدق الظاهري): Face Validity

تعدّ جوانب الصدق من أهم خصائص الأختبارات والمقاييس النفسية والتربوية (علام ، 2000: 186) ، وأن المقصود بصدق المقياس هو قدرته على قياس ماوضع من أجله أو السمة المراد قياسها. (الغريب ، 1985: 677) ويهدف التعرف على مدى صلاحية فقرات المقياس المُعدّ ، ومدى تمثيلها للحالة (الظاهرة) المراد قياسها ، فقد عرضت الصياغة الأولية لفقرات المقياس ، و المكون من (55) فقرة (ايجابية و سلبية) بواقع (12) فقرة للمجال الإقتصادي ، و (17) فقرة للمجال السياسي ، و (26) فقرة للمجال النفسي –الإجتماعي، على (15) من الخبراء والإختصاصيين في مجال العلوم الإجتماعية والنفسية والتربوية، لإبداء آرائهم حول مدى صلاحية تلك الفقرات وملائمتها للمجال الذي وضعت لأجله و وضع التعديلات التي يرونها مناسبة، وفي ضوء ما أبدوه من آراء و ملاحظات، حصل المقياس على نسبة (63،91٪) وهي تمثل درجة عالية من الصدق، حيث عدلت بعض الفقرات في المقياس، بينما حذفت بعضها الأخر، وهكذا أصبح عدد فقرات المقياس (45) فقرة بعد أن كانت (55) فقرة ، إذ عدلت الفقرات (4،10،28،29،31،36،44) في حين حذفت الفقرات

(1,3,15,21,33,38,42,46,48,51) من المقياس المقترح. وفي النتيجة أصبح مقياس الإستبعاد الإجتماعي بشكله النهائي يحتوي على (45) فقرة بين إيجابية وسلبية، وموزعة على ثلاثة محاور أساسية (جدول 3).

جدول (3) الفقرات الإيجابية والسلبية لمقياس الإستبعاد الإجتماعي

المحور	الفقرات الموجبة	الفقرات السالبة	مجموع الفقرات
الإقتصادي	1, 2, 4, 6, 7, 9	3, 5, 8, 10	10
السياسي	11, 13, 15, 16, 18, 19, 20, 23, 25	12, 14, 17, 21, 22, 24	15
النفسي - الإجتماعي	26, 27, 29, 30, 32, 33, 35, 37, 38, 39, 41, 43	28, 31, 34, 36, 40, 42, 44, 45	20
المجموع	27	18	45

ترجمة المقياس : Scale Translate

لتسهيل مهمة أفراد عينة الدراسة في فهم فقرات المقياس ، وضمان الإجابة عليه بشكل جيد ، ترجمت فقرات المقياس بصورتها النهائية من اللغة العربية الى اللغة الكردية ، وبهدف التأكد من صدق الترجمة للمقياس ، عرضت النسخة الكردية المترجمة مع النسخة العربية ، على (4) من الإختصاصيين في الأقسام العلمية ، (اللغة العربية ، اللغة الكوردية ، علم النفس ، علم الإجتماع) ، للتأكد من السلامة اللغوية و المفاهيم العلمية الواردة في فقرات المقياس ، حيث أخذت آرائهم ومقترحاتهم بنظر الاعتبار، ومن عرض النص المترجم (المعدل) من المقياس الى اللغة الكوردية مرة أخرى على المختصين لإعادة ترجمته الى اللغة العربية ، وبعد مقارنة النصين العربيين للمقياس ،الأصلي والمترجم لم يكن هناك تعارض بين النصين من حيث المعنى اللغوي والمضمون العلمي، وبذلك تم التحقق من صدق الترجمة لمقياس الدراسة.

ثبات المقياس : Reliability of scale

إتبعت طريقة إعادة الإختبار Test –Retest لإستخراج ثبات المقياس ، وهي طريقة يتم فيها تطبيق المقياس على نفس العينة مرتين ، وبفاصل زمني لا يقل عن أسبوعين ، ومن ثم يستخرج معامل الارتباط بين نتائج التطبيقين (البياتي واثنا تيوس ، 1977 : 183) ، حيث وزعت الإستبانة (المقياس) المعدة لهذا الغرض على عينة مؤلفة من (30) فرداً ، بواقع 15 ذكور ، و15 اناث مرتان و بفاصل أسبوعين وبعد ذلك . وباستخدام معامل إرتباط بيرسون بين درجات الإختبارين بلغت قيمة الإرتباط (0,93) ، وهي مؤشر دال احصائياً لثبات المقياس .

تصحيح المقياس :

تم تصحيح المقياس على أساس إعطاء أوزان تتراوح بين (5-1) لبدائل الأستجابة ، حيث أعطيت للفقرات الأيجابية التي تشير الى حالة الإستبعاد الإجتماعي الأوزان (5, 4, 3, 2, 1) بواقع درجة (1) للبدائل (لا أوافق أبداً) ، و(2) للبدائل (لا

أوافق) ، و (3) للبدیل (لا رأي لي) ، و (4) للبدیل (موافق) ، و (5) للبدیل (موافق جداً) ، في حين أعطيت للفقرات السلبية التي لا تشير الى حالة الإستبعاد الإجتماعي الأوزان (1، 2، 3، 4، 5) بواقع (5) درجات للبدیل (لا أوافق أبداً) ، و (4) درجات للبدیل (لا أوافق) ، و (3) درجات للبدیل (لا رأي لي) ، ودرجتان (2) للبدیل (موافق) ، ودرجة (1) للبدیل (موافق جداً). عليه فإن كل مبحوث يحصل على درجة تتراوح بين (45 – 225) ، وبمتوسط نظري مقداره (135) درجة ، وكلما حصل المبحوث على درجة أكبر من المتوسط النظري فإنه يزيد من إيجابيته نحو حالة الإستبعاد الإجتماعي ، والعكس صحيح ، كلما حصل المبحوث على درجة أقل من المتوسط النظري ، فإنه يزيد من سلبية موقفه إزاء حالة الإستبعاد الإجتماعي.

إجراءات تطبيق المقياس: Progress Application of scale

وفي ضوء ما تقدم من إجراءات ، أصبح المقياس باللغتين (الكوردية ، والعربية) جاهزاً للتطبيق في مجتمع الدراسة ، حيث تم تطبيق المقياس بشكله النهائي ووزع على (425) فرداً من التدريسيين الجامعيين ، والتربويين ، وكذلك من طلبة الجامعة ، فضلاً عن طلبة المرحلة الإعدادية ، بواقع (210) من الذكور و(215) من الإناث ، وبعد تفريغ البيانات تمت معالجتها بالأساليب الإحصائية المناسبة ، وأصبح العدد النهائي للأستمارات (400) أستمارات التي استكملت الأجابة عليها من قبل العينة والتي أخضعت للتحليل الأحصائي واستبعدت الأستمارات الناقصة ، والجدول التالي يوضح توزيع أعداد الإستبانات الموزعة والمعادة والمفقودة والمستبعدة والصالحة للتطبيق (جدول 4)

جدول (4) توزيع الإستبانات الموزعة والمعادة والمفقودة والمستبعدة والصالحة للمقياس

ت	الفئة	الإستبانات الموزعة	الإستبانات المعادة	الإستبانات المفقودة	الإستبانات المستبعدة	الإستبانات الصالحة
1	ذكور	210	204	6	19	185
2	إناث	215	215	-	-	215
	المجموع الكلي لعدد الإستبانات	425	419	6	19	400
	النسب المئوية	٪100	٪98،58	٪1،4	٪4،47	٪94،11

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة الحالية أستخدمت الوسائل الأحصائية اللازمة في تحليل البيانات بالاستعانة بالحقيبة الأحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) .

عرض النتائج ومناقشتها

الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة :

إن الوقوف على خصائص العينة المختارة من حيث تركيبتها و أبعادها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والمهنية والسياسية والنفسية ، يمكن ان يساعدنا على توضيح وتفسير بعض المواقف والآراء لاسيما حول العلاقة القائمة بين طبيعة هذه الأبعاد ومستويات الإستبعاد الإجتماعي لدى عينة الدراسة. والجدول (5) يوضح ذلك .

جدول (5) الخصائص العامة لأفراد العينة

ت	المتغيرات	العدد	المجموع	النسبة المئوية	المجموع
1	الجنس	ذكور	400	44,25%	100%
		إناث		55,75%	
2	العمر	35 سنة فما دون	400	40,5%	100%
		36-49 سنة		50,5%	
		50 سنة فما فوق		9,3%	
3	التحصيل العلمي	الأعدادية	400	32,5%	100%
		بكالوريوس		46,5%	
		الماجستير		12%	
		الدكتوراه		9%	
4	الحالة الإجتماعية	متزوج	400	44%	100%
		أعزب		56%	
5	المهنة	طالب	400	57,5%	100%
		تدريسي تربوي		22,5%	
		تدريسي جامعي		20%	
6	الديانة	مسلم	400	88%	100%
		مسيحي		22%	
7	السكن	ملك خاص	400	71,8%	100%
		دور الدولة		5,2%	
		إيجار		23%	
8	الدخل الشهري للأسرة (بالتقريب)	(منخفض) 250-500 ألف دينار عراقي	400	19,2%	100%
		(متوسط) 501-999 ألف دينار عراقي		43,8%	
		(مرتفع) مليون دينار عراقي - فأكثر		37%	
9	الإنتماء السياسي	منتمي	400	38,5%	100%
		غير منتمي		61,5%	

يوضح البيانات الواردة في الجدول (5) في أعلاه ، الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة ، وكالاتي:

1. الجنس: أن لمتغير الجنس أثره في تكوين نمط التفكير وطبيعة اتجاهات سلوك الأفراد في المجتمع ولاسيما تجاه حالة الإستبعاد الإجتماعي ، حيث شكّلت الإناث نسبة (55,75%) اي بواقع (215) مبحوثاً من مجموع (400) شخص ، بينما يشكّل الذكور ما نسبته (44,25%) اي (185) مبحوث ، وتفسّر هذه النسب أن أكثر من نصف أفراد العينة هم من الإناث وهذا طبيعي ، لأن الإناث يشكّلن الغالبية من مجتمع الدراسة (الجدول 1)

2. العمر: يعد العمر من المتغيرات الاجتماعية المهمة التي تؤثر تأثيراً واضحاً في نمط الأجابات للمبحوثين ، وذلك لأن الأجابات التي يعطيها المبحوثون تختلف بحسب فئاتهم العمرية ، إذ وجد أن أجابات المبحوثين الشباب تختلف عن غيرهم من الأكبر سناً ، الأمر الذي قد يكون مؤشراً على اختلاف وجهات نظر المبحوثين نحو الاستبعاد الاجتماعي . وظهر بأن (162) مبحوثاً من مجموع (400) من أفراد العينة هم من الفئة العمرية (35 فما دون) سنة وبنسبة (5،40٪) ، بينما بلغت نسبة الذين يشكلون الفئة العمرية (36 – 49) سنة (201) مبحوثاً وبنسبة (3،50٪) وبذلك فهم يمثلون الغالبية من أفراد عينة الدراسة ، في حين لم تتجاوز الفئة العمرية (50 – فأعلى) الا بنسبة ضئيلة قدرت بـ (3،9٪) بواقع (37) مبحوثاً.

3. التحصيل العلمي: للتعليم أو المؤهل العلمي ، كخاصية يتمتع بها أفراد العينة ، أهمية بالغة ، إذ قد يؤثر في مستوى جودة الحياة والمركز الاجتماعي والأوضاع الصحية خاصتهم ، كما قد يؤدي له دور مهم في نظرتهن الكلية الى الآخرين حولهم في الحياة في ضمن البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها. وقد بلغ عدد طلبة الأعدادية (130) مبحوثاً بنسبة (5،32٪) من أجمالي العينة، بينما بلغ عدد حملة (البكالوريوس) (186) مبحوثاً بنسبة (46٪) ، في حين كان هناك (48) مبحوثاً من حملة الماجستير وبنسبة (12٪) ، اما حملة (الدكتوراه) فانها لم تتجاوز نسبة (9٪) بواقع (36) مبحوثاً.

4. الحالة الاجتماعية: ان لحالة الفرد الزوجية دلالة مهمة في علاقتها بمشكلات الحياة ، وعلى هذا الأساس ربما تختلف وجهة نظر المتزوجين عن غيرهم من العزّاب أو المطلقين أو الأرامل في الكثير من الأمور ، وأن بنسبة (44٪) من عينة الدراسة هم من (المتزوجين) في حين كانت نسبة العزّاب بلغت (56٪) .

5. المهنة: إن المهنة وطبيعة العمل تؤدي دوراً مهماً في حياة الأفراد و في اتجاهاتهم نحو الحياة بصورة عامة ، فهي مؤشر لحالة المبحوث الاقتصادية التي تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حياته . والعينة بشكل عام أخذت من وسط التعليم سواء من الطلبة أو التدريسيين ، وعلى وفق ذلك فإن نسبة (5،57٪) من العينة هم من فئة الطلبة ، بينما نسبة (5،22٪) منهم من مدرسي الأعدادية ، في حين كانت أن نسبة (20٪) هم من تدريسيي الجامعة.

6. الديانة أو المعتقد: يُعتقد أن الديانة كمتغير ربما يكون له أثره في طبيعة استجابات المبحوثين حول بعض القضايا الاجتماعية كالإستبعاد الاجتماعي، فقد اعتمد هذا المتغير كمتغير مستقل لمقياس الإستبعاد الاجتماعي في الدراسة الحالية. ولأن غالبية مجتمع البحث من المسلمين فإن نسبة (12٪) من العينة هم من المسيحيين ، في حين كانت الغالبية الكبرى من أفراد العينة التي تقدر بـ (88٪) اي بواقع (352) مبحوثاً من المسلمين.

4. نوع السكن: تعد طبيعة السكن ونوعه من المؤشرات المهمة التي تدل على طبيعة الواقع الاجتماعي والمعيشي للفرد ضمن الإطار العام للمجتمع، والمؤجر أو الذي لا يملك سكناً خاصاً به قد يكون لديه شعوراً بالإستبعاد والتهميش والمعاناة أكثر مقارنة مع غيره، وأن نسبة (8،71٪) اي بواقع (287) مبحوثاً يمتلكون داراً سكنياً خاصة بهم (ملك خاص)، بينما هناك (21) مبحوثاً وبنسبة (2،5٪) يسكنون في دور تعود ملكيته الى الدولة، في حين كانت نسبة الذين يسكنون في دور مؤجرة (إيجار) حوالي (23٪) اي بواقع (92) مبحوثاً.

5. الدخل الشهري للأسرة : يعد الدخل مؤشراً لطبيعة العيش لدى الأسرة ، فالدخل المنخفض للأسرة يعكس حياتاً صعبة لأفرادها مما يؤدي بهم الى الشعور بالتهميش والإستبعاد والأقصاء ضمن الأطار الإجتماعي العام وتبين بأن نسبة (8،43٪) من العينة هم من ذوي الدخل المتوسط ، بينما يقع أصحاب الدخل (المنخفض) ضمن نسبة (2،19٪)، في حين كانت نسبة الذين يتمتعون بدخل (مرتفع) تقدر بـ (37٪)، ويستدل من ذلك أن غالبية أفراد العينة هم من ذوي الدخل المتوسط، يليهم اصحاب الدخل (المرتفع) ومن ثم اصحاب الدخل (المنخفض).

6. الإلتزام السياسي: يعكس الإلتزام واللائنتماء السياسي موقف الفرد إزاء العديد من القضايا التي ترتبط بحياته الإجتماعية والسياسية والإجتماعية والنفسية ، و خاصة ضمن الفئات التعليمية التي لها دور بارز في الواقع الإجتماعي، فالانتمى السياسي ولاسيما الى حزب السلطة ربما ينعم بامتيازات عديدة مهما كانت كفاءته الأمر الذي قد يخلق حالة من التذمر والشعور بالإستبعاد والغبن لدى غير المنتمى ومن أصحاب الكفاءات ، وتبين بأن نسبة (5،38٪) من العينة هم من المنتمين السياسيين اي بواقع (154) مبحوثاً ، في حين يتجاوز هذا العدد بالنسبة للمبحوثين الـ (غير المنتمين) ، حيث كانوا (246) مبحوثاً اي بنسبة (5،61٪) ، ويستدل من هذا ، أن الغالبية الكبيرة من المبحوثين هم من (غير المنتمين) الى الأحزاب السياسية.

عرض النتائج :

سيتم عرض نتائج البحث على وفق الأهداف المحددة سلفاً وكالاتي :

1. التعرف على الدرجة الكلية لدى أفراد عينة الدراسة نحو الإستبعاد الإجتماعي بشكل عام ، وفقاً للفرق بين المتوسط المتحقق والمتوسط الفرضي :

يتضمن هذا الهدف التعرف على الدرجة الكلية للإستبعاد الإجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة بشكل عام ، وقد تراوحت درجات أفراد العينة بشكل عام على هذا المتغير بين (82- 189) درجة بمتوسط قدره (93،141) درجة، وانحراف معياري قدره (15،06) درجة ، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (135) درجة ولمعرفة دلالة الفرق بين المتوسط المتحقق في درجة الإستبعاد الإجتماعي بدلالة الوسط الفرضي للمقياس لدى أفراد العينة ككل ، تم إستخدام الإختبار التائي لعينة واحدة One sample T.test ، وأظهرت النتائج أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (9،213) ويشير هذا الى وجود فرق دال معنوياً بين المتوسط المتحقق والمتوسط النظري للمقياس ، أي إن العينة ككل لديها شعور دال درجة وهي أعلى من القيمة التائية الجدولية البالغة (1،96) عند مستوى الدلالة (0،05) بدرجة الحرية (399) ،

جدول (6) مستويات الأستبعاد لأفراد العينة ودلالات الفروق بحسب المتغيرات الفرعية

مستوى الدلالة 05.0	قيمة (T) و (F)		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد (ن)	الإستبعاد الإجتماعي	
	الجدولي ة	المحسوبة					
غير دالة	96,1	T= 129,0 -	90,14	83,141	185	ذكور	الجنس
			22,15	02,142	215	اناث	
دالة	73,3	F=275,5	16,17	87,144	162	35 سنة فما دون	العمر
			67,12	91,139	201	36 – 49 سنة	
			44,15	01,140	37	50 سنة – فأعلى	
دالة	34,3	F=706,4	87,16	85,145	130	الأعدادي	التحصيل العلمي
			10,14	93,139	186	بكالوريوس	
			87,11	47,141	48	ماجستير	
			31,14	75,138	36	دكتوراه	
دالة	96,1	T=-605,3	37,14	92,138	176	متزوج	الحالة الإجتماعية
			18,15	30,144	224	اعزب	
غير دالة	96,1	T=699,1	17,16	03,143	230	طالب (اعدادي و جامعي)	المهنة
			30,13	45,140	170	تدريسي (تربوي و جامعي)	
غير دالة	96,1	T=653,0	10,15	11,142	352	مسلم	الديانة
			82,14	60,140	48	مسيحي	
غير دالة	73,3	F=082,0	84,14	80,141	287	ملك خاص	نوع السكن
			12,19	14,143	21	دور الدولة	
			95,15	07,142	92	ايجار	
غير دالة	73,3	F=091,2	98,17	71,143	77	منخفض (250 – 500) الف	الدخل
			45,13	21,140	175	متوسط (501 – 999) الف	
			08,15	04,143	148	مرتفع (مليون فأكثر)	
غير دالة	96,1	T=199,1	38,14	07,143	154	منتمي	الإنتماء السياسي
			45,15	22,141	246	غير منتمي	

بالإستبعاد الإجتماعي

(جدول 7) ، وقد يعزى ذلك ربما الى حالة عامة من ضعف الشعور لدى أفراد العينة بالعدالة الإجتماعية و المساوات في الفرص حيث المحسوبة والمنسوبة ، أو ربما بسبب الظروف التي يمر بها أفراد هذه الفئات التعليمية في المجتمع الكوردي ، المتمثلة بكثرة الأزمات والضغوط النفسية والحالة الإقتصادية والسياسية المقلقة ، قد يؤول ذلك كله الى حالة من الشعور بالإستبعاد الإجتماعي لديهم .

جدول (7) مستوى الاستبعاد الاجتماعي للعينة ككل ودلالة الفرق بين المتوسط المتحقق والمتوسط الفرضي للمقياس

المتغير	مجموع (ن)	المتوسط المتحقق	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية		درجة الحرية	مستوى الدلالة
					المحسوبة	الجدولية		
الاستبعاد الاجتماعي	400	141,93	15,06	135	9,213	1,966	399	دال عند 0,05

2. معرفة مستويات الاستبعاد الاجتماعي لدى أفراد العينة بحسب متغيرات الدراسة والتعرف على دلالات الفروق

بحسب كل متغير:

تعرض هنا مستويات الاستبعاد الاجتماعي لدى العينة وبحسب متغيرات الدراسة ومن ثم التعرف على دلالات الفروق للاستبعاد الاجتماعي بين أفراد العينة وبحسب كل متغير من المتغيرات التسعة (جدول 7)، ذلك باستخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين Independent-simple T.test، واختبار (F) تحليل التباين الأحادي One way ANOVA، وعلى النحو الآتي:

ظهرت القيمة (T) المحسوبة لكل من المتغيرات (الجنس = -0,129) و(المهنة = 1,69) و(الديانة = 0,653) و(الإنتماء السياسي = 1,199) هي أصغر من قيمة (T) الجدولية (1,96) بدرجة الحرية (398)، حيث لم ترتق هذه القيم إلى مستوى الدلالة (0,05)، وبناءً عليها نجد بأنه وعلى الرغم من وجود تباين في درجات الشعور بالاستبعاد الاجتماعي لدى أفراد العينة وفقاً لهذه المتغيرات، إلا أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية، فضلاً عن عدم وجود فروق معنوية في الاستبعاد الاجتماعي لدى أفراد العينة وبحسب تلك المتغيرات مما يشير ذلك ربما إلى التقارب في شعورهم نحو الاستبعاد الاجتماعي. كما وأظهرت نتائج استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way-ANOVA) لكل من المتغيرين (نوع السكن، الدخل) عدم وجود فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة في الاستبعاد الاجتماعي وفقاً لهذين المتغيرين، إذ كانت القيمة (F) المحسوبة بالنسبة للمتغيرين (نوع السكن) و(الدخل) هي على التوالي (0,082) و(2,091) وهي أقل من القيمة (F) الجدولية (3,73) بدرجة الحرية (2) عند مستوى الدلالة (0,05)، وتفسير ذلك هو أن أفراد العينة لا يشعرون بتأثير أي من المتغيرين المذكورين على طبيعة موقفهم تجاه حالة الاستبعاد. كما وأظهرت نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي One way ANOVA، بأن قيمة (F) المحسوبة لمتغير (العمر = 5,276) هي أكبر من القيمة الجدولية (3,73) بدرجة الحرية (2) عند مستوى الدلالة (0,05)، بالتالي هناك فرق معنوي دال إحصائياً يعود لصالح ذوي المتوسط (144,87) للفئة العمرية (35 سنة فما دون) في الترتيب الأول، ويليه في الترتيب الثاني المتوسط (140,01) للفئة العمرية (50 - فأعلى)، ثم يأتي في المرتبة الأخيرة المتوسط (139,91) للفئة العمرية (36 - 49)، وتفسر هذه النتيجة بأن هناك تبايناً واضحاً في مستويات الاستبعاد لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر حيث يتبين أن الفئة العمرية (35 سنة فما دون) هي أكثر الفئات شعوراً بالاستبعاد الاجتماعي، وقد يعزى هذا الشعور إلى طبيعة الضغوطات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تتعرض لها أفراد هذه الفئة في البيئة التعليمية (المدرسة، الجامعة) أكثر من غيرها. كما وبين اختبار (T) لعينتين مستقلتين Independent-Sample T.Test لمتغير (الحالة الاجتماعية) وجود فرق معنوي لصالح الأفراد (العزاب) بمتوسط قدره (144,30) في العينة، حيث كانت القيمة (T) المحسوبة (3,605) وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية (1,96) بدرجة الحرية (398) عند مستوى الدلالة

(0,05) ، ويستدل من ذلك أن غير المتزوجين من العينة هم أكثر الفئات شعوراً بالإستبعاد الإجتماعي ، مقارنة بفئة المتزوجين ، وقد يعزى ذلك الى أن المتزوجين ربما أكثر استقراراً في الحياة من غير المتزوجين وقد تبعث حالة عدم الأستقرار هذه الى الشعور بالإستبعاد أكثر . كما وأظهر إختبار التباين الأحادي One way ANOVA وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تبعاً لمتغير (التحصيل العلمي) ، إذ كانت القيمة (F) المحسوبة (4,706) وهي أكبر من القيمة (F) الجدولية (3,34) بدرجة الحرية (3) عند مستوى الدلالة (0,05) ، لصالح ذوي المؤهل الإعدادي بمتوسط قدره (145,85) ، ثم يليهم حملة الماجستير بمتوسط قدره (47,141) ، وفي الترتيب الثالث يأتي حملة البكالوريوس بمتوسط قدره (139,93) ، وفي الترتيب الأخير يأتي اصحاب الدكتوراه بمتوسط قدره (138,75) ، وقد يعزى ذلك الى أن طلبة المرحلة الإعدادية ينتابهم الشعور بالقلق نحو المستقبل حيث أنهم مازالو في بداية الطريق نحو تكوين الشخصية وبناء الهوية مقارنة بغيرهم من ذوي التحصيل الأعلى وقد يكون ذلك باعثاً على الشعور بالتهميش والإستبعاد الإجتماعي .

وعلى وفق ما عرض من النتائج الخاصة بدلالات الفروق في الإستبعاد الإجتماعي لدى الفئات المتعددة لأفراد العينة ، يتبين بأنه لا توجد فروق دالة في الشعور بالإستبعاد الإجتماعي لدى أفراد العينة بحسب متغيرات (الجنس ، المهنة ، الديانة ، نوع السكن ، الدخل ، الإلتزام السياسي) بالرغم من إن المؤشر العام للإستبعاد الإجتماعي مرتفع وبشكل دال لدى العينة ككل ، مما قد يعزى ذلك الى تفشي إحساس عام لدى فئات واسعة من أفراد العينة بالإستبعاد ، بغض النظر عن هذه العوامل أو المتغيرات الستة ، وهذه النتيجة تنسجم بشكل أو بآخر مع ما توصلت إليها دراسة كل من (العسافه ، 2011) ، من أن هناك علاقة بين مؤشرات الإستبعاد الإجتماعي و العنف الذي يمارس في الوسط التعليمي بشكل عام ، بينما بينت دراسة (نظمي ، 2010) بأن الحرمان بالضرورة قد لا يؤدي بالفرد الى الشعور بالإستبعاد وبالتالي الإحتجاج لدى السلطة والتظاهر ضده ، فربما يتبلور لدى هؤلاء توجهات عقلانية مصدرها الوعي بالظلم والرغبة في الإصلاح .

في حين تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليها دراسة كل من (ساري حنفي و جاد شعبان و كارين سيفيرت ، 2010) ، من أن هناك مؤشرات قوية تدفع بالأفراد الى الإقصاء الإجتماعي من بينها مؤشرات الدخل المنخفضة ، والسكن ، والتمييز القانوني السياسي ، كما وبينت دراسة (التميمي ، محمود كاظم & الشمري، سلمان جودة 2011) ، من أن الإستبعاد الإجتماعي يعد أحد أبرز المعوقات المهنية التي تواجه الفرد بحيث لا يمكنه من تقديم الخدمات ، ومن ثمّ تجعل منه غير راض عن مهنته الأمر الذي يجعله أن يشعر بالتهميش لاسيما في الوسط المهني خاصته ، و تتفق النتيجة التي خرج بها الدراسة الحالي مع ما خلصت إليها دراسة (Hong Mei Tong & others, 2011) أن لعوامل (كفاية الدخل ، وحالة السكن ، ومستوى المشاركة) لها أثرها الواضح في أعراض نفسية للإستبعاد الإجتماعي كالإكتئاب. وبالمقابل ظهر بأن لمتغيرات (العمر ، التحصيل الدراسي ، الحالة الإجتماعية) ، تأثيرات دالة في إبراز الفروق في الإستبعاد الإجتماعي مما يستدل من ذلك ، بأن الفئات العمرية الأقل ، وذوي التحصيل الدراسي الأقل ، وغير المتزوجين ، هم أكثر شعوراً بالإستبعاد الإجتماعي مقارنة ببقية أفراد العينة وفق المتغيرات الثلاثة نفسها “ وقد يعزى ذلك الى عوامل إقتصادية كمستوى الدخل والسكن في إيجار، وإجتماعية كإعدادات والتقاليد المترسّخة السائدة ، ونفسية كالشعور بالدونية والإستبعاد الإجتماعي ، وتقترب هذه النتيجة من النتيجة التي توصلت إليها دراسة (شفيدل، كريم، 2012) من أن ما يجعل الكثير من الفئات العمرية ، بمن فيهم حملة الشهادات الأولية والعليا ، يشعرون بالإستبعاد الإجتماعي هو عدم تكافؤ الفرص من أمامهم ، أو طغيان العوامل الإقتصادية على أخلاقيات المجتمع وأعرافه .

ثانياً: خلاصة النتائج :

1. لا توجد علاقة دالة إحصائية بين الإستبعاد الإجتماعي وفقاً للمتغيرات (الجنس ، المهنة ، الديانة ، نوع السكن ، الدخل ، الإنتماء السياسي) مما يشير الى عدم وجود تأثير لهذه العوامل نحو الشعور بالإستبعاد نتيجة ضعف الشعور لدى أفراد العينة .
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر والإستبعاد الإجتماعي ، مما يدعو الى القول أن الأفراد من الفئة العمرية (35 سنة فما دون) هم أكثر الفئات العمرية في العينة شعوراً بالإستبعاد الإجتماعي من الفئات العمرية الأخرى ، ويعزى سبب ذلك ربما الى كثرة الأعباء الحياتية الملقاة على عاتقهم ، وشعورهم بالدونية ، وعدم تكافؤ الفرص أسوة ببقية الفئات .
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الإجتماعية وطبيعة الإستبعاد الإجتماعي ، حيث تبين أن الأفراد غير المتزوجين (العزّاب) في عينة الدراسة ، هم أكثر شعوراً بالإستبعاد الإجتماعي مقارنة بالأفراد المتزوجين ، وتفسير ذلك أن الأفراد غير المتزوجين ربما يشعرون بأنهم مستبعدون إجتماعياً نتيجة إنشغالهم بأمر أخرى أكثر أهمية كانشغالهم عن التواصل مع الأقرباء والأصدقاء ، وبالتالي عدم تمكنهم من الحصول على فرص تتيح لهم بناء علاقات إجتماعية صحيحة ، تقودهم الى حالة من الأستقرار والزواج .
4. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستبعاد الإجتماعي ومستوى التحصيل العلمي لدى أفراد عينة الدراسة ، حيث تبين أن أصحاب المؤهل (الإعدادي) هم أكثر الفئات شعوراً بالإستبعاد من بقية الفئات الأخرى ، ويعزى سبب ذلك ربما الى طبيعة الشعور بالإستبعاد لديهم الذي يتمثل بسيطرة هاجس المستقبل عليهم مما أثقل كاهلهم وبالتالي الشعور بالدونية مقارنة ببقية الأفراد الآخرين .

• التوصيات والمقترحات:

على وفق ما توصلت اليه الدراسة الحالية من نتائج حول مستويات الإستبعاد الإجتماعي لدى الفئات التعليمية ، تقدم التوصيات الآتية:

1. ضرورة قيام حكومة الأقليم وبالتعاون مع الكوادر المختصة في الجامعات ، بالحصول على بيانات من عينة أوسع لرصد حالات الشعور بالإستبعاد والتهميش لدى المواطنين عموماً والعمل على معالجة أسبابه .
2. على حكومة الأقليم والوزارات و المؤسسات التابعة لها ، و منظمات المجتمع المدني N.G.O الناشطة في الأقليم ، ضرورة العمل على توسيع قاعدة المشاركة العامة والفاعلة للأفراد والجماعات في الأنشطة الإجتماعية الأساسية الحياتية في مجالات (الإقتصاد ، السياسة ، الإدارة ، التربية والتعليم ، الصحة ، الإنتاج والإستهلاك ، السوق ... الخ) ، وإتاحة الفرص أمامهم ، تمهيداً لإندماجهم في المجتمع العام .
3. على الوزارات (التربية ، والعمل والشؤون الإجتماعية) في حكومة الإقليم ومؤسساتها ، كذلك المنظمات الناشطة في مجال الحقوق المدنية ، العمل على توعية وإرشاد الفرد في الاسرة أو المؤسسات التعليمية والمجتمع بشكل عام وتهيئة البيئة النفسية والاجتماعية الملائمة لتنمية الشعور بالانتماء .
4. على المؤسسات المعنية في حكومة الأقليم إتاحة الفرص للجميع واتباع أساليب موضوعية علمية لتقييم الكفاءات وإعطاء كل ذي حق حقه من الإمتيازات والمواقع وفقاً لمعيار الشخص المناسب في المكان المناسب .

المقترحات:

استكمالاً للدراسة الحالية وتطويراً لها، نقدم مقترحات لأجراء الدراسات من قبل الباحثين مستقبلاً وكالاتي:

1. اجراء دراسة مشابهة للدراسة الحالية على فئات اجتماعية اخرى في المجتمع الكوردي مثل (العمال ، الحرفيون ، العاطلون عن العمل .. الخ) ، ومقارنة نتائجها بنتائج الدراسة الحالية.
2. اجراء المزيد من الدراسات حول مظاهر الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بمتغيرات اخرى مثل (البيئة ، التكيف الاجتماعي، الصحة النفسية) ، لدى التدريسيين والموظفين في جامعات الإقليم.
3. اجراء دراسة عن العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي والجريمة في المجتمع الكوردي.

المصادر

1. إبراهيم ، حامد البشير، "التهميش في السودان مرافعة لصالح الحقيقة والعدالة والوحدة"، (مقالة) ، موقع سودانيز اونلاين، بتاريخ 2009/10/27 .
2. أبو النصر، محمد زكي، الاستبعاد الاجتماعي الوجه الآخر للسياسة الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2012.
3. أبو حطب ، فؤاد ، وفهمي، محمد سيف الدين ، معجم علم النفس والتربية ، ج 1 ، ط 1 ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، مصر ، 1984.
4. آدم ، قبي ، رؤية نظرية في العنف السياسي في الجزائر ، دراسة نقدية، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.
5. الأعرجي، زهير ، الابعاد الاجتماعية لفريضة الحج الأجزاء (3،2،1) ، بحث في السلوك الجمعي الإسلامي ونقد النظريات الاجتماعية السلوكية، ط1 ، قم ، ابران ، 1994.
6. أمارثيا صن ، التنمية حرية ، ترجمة : شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد:303، 2004.
7. باقر ، محمد حسين ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا)، نيويورك، 1996.
8. بدوي، احمد زكي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977.
9. بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر، ط2، مركزالدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
10. بكار، عبدالكريم ، هي هكذا .. كيف نفهم الأشياء حولنا، ط1، دارالسلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ،القاهرة، مصر، 2009.
11. البياتي ، عبدالجبار ، اثناسيوس ، زكريا ، الأخصاء الوصفي والأستدلالي في التربية وعلم النفس ، الجامعة المستنصرية – بغداد ، 1977.
12. تصريح صحفي لوزيرة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان أمام البرلمان على موقع kurdiu في

<http://www.kurdiu.org/ar/hawal/?pageid=86486> على 2011/9/27 متاح

13. تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، 2010.
14. التل، سعد، مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي ، ط1، دار اللواء للنشر، عمان، الأردن، 1987.
15. التميمي ، محمود كاظم ، والشمري ، سلمان جودة ، المرونة النفسية وعلاقتها بالاستبعاد الاجتماعي لدى المرشدين التربويين ، دراسة منشورة في مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد العشرون ، 2012.
16. الجميل ، سيار ، النظام التربوي والتعليمي في العراق : التطور.. الفاشية والدمار (مقال) ، 13 / 1 / 2004.
17. الجوهري ، محمد وآخرون ، الطفل والتنشئة الاجتماعية، ط1، بدون مكان الطبع ، القاهرة ، مصر ، 2008 .
18. الجوهري، هناء محمد، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 2011 .
19. حجازي ، مصطفى ، الإنسان المهدور (دراسة تحليلية نفسية إجتماعية) ، ط2 ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، لبنان ، 2006 .
20. حجازي ، مصطفى ، التخلف الاجتماعي مدخل الى سيكولوجية الإنسان المقهور ، ط11 ، المركز الثقافي العربي ، لبنان ، 2010 .
21. الحسن، احسان محمد، نظريات علم الاجتماع المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، عمان-الأردن ، 2005.
22. حمودي ، احمد جميل ، المتغيرات الاجتماعية غير المرتبطة بكل من التحصيل الدراسي والاستبعاد الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية نقدية متاح على الرابط: <http://www.ulum.nl/d193.html>
23. الخزاعي ، حسين ، مقابلة مع صحيفة السبيل الالكترونية الأردنية اليومية ، بتاريخ ، 2012/7/5.
24. خمّش ، مجدالدين عمر خيرى ، علم الاجتماع الموضوع والمنهج ، ط1 ، الأصدار الثاني ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 1999.
25. الخياط، ماجد محمد، اساسيات البحوث الكمية والنوعية ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2010 .
26. الديب ، سنان علي ، الأستبعاد الاجتماعي (مقال) ، متاح على <http://www.amoude.net/index.php?option=com>;
27. الربيعي ، صاحب ، سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور ، ط1 ، صفحات للدراسات والنشر ، دمشق ، سورية ، 2007 .
28. رضوان ، شفيق ، علم النفس الاجتماعي ، ط2 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2008
29. الزامل ، فتحي ، رؤية تعليمية حديثة ، ط1 ، يمامة للنشر والتوزيع ، المنامة ، البحرين ، 2009.

30. زاهي ، منصور ، الشعور بالإغتراب الوظيفي وعلاقته بالدافعية للإنجاز لدى الإطارات الوسطى لقطاع المحروقات ، دراسة ميدانية(غير منشورة) بشركة سوناطراك بالجنوب الجزائري مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية / قسم علم النفس والعلوم التربوية لنيل درجة الدكتوراه علوم علم النفس العمل ، جامعة منتوري الجزائر، 2007.
31. الزوبعي، عبدالجليل، والغنام، محمد أحمد، مناهج البحث في التربية، ج1، مطبعة التعليم العالي، جامعة بغداد، 1981.
32. الزبياري، طاهر حسو، دراسات في المجتمع الكوردي المعاصر، ط1، دار شيريز للطباعة، أربيل، كردستان/العراق، 2008.
33. ساري حنفي ، وجاد شعبان ، و كارين سيفيرت ، الأقصاء الاجتماعي للأجانب الفلسطينيين في لبنان ، تأملات في الآليات التي تعزز فقرهم الدائم ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 91 ، 2010.
34. الساعدي ، عبد جاسم ، التعليم في العراق: الواقع والآفاق ورقة للمشاركة في المؤتمر الدولي حول حق التعليم في البلدان المتأثرة بالآزمات الذي تنظمه منظمة اليونسكو تحت عنوان "توقفوا عن تعريض مستقبل العراق للخطر" من 30 ت1 ونهاية 1 ت2 ، 2008 ، باريس ، فرنسا.
35. ستيفن بي ، جينكيز ، وجون مايكل رايت ، منظور جديد للفقر والتفاوت (ترجمة : بدر الرفاعي)، ط1 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة / العدد : 363 ، الكويت ، 2009.
36. السناد ، جلال ، تطور السلطة الأبوية في الأسرة العربية ، نموذج وير 206، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة دمشق - سوريا، 1995.
37. السندي، بدرخان، المجتمع الكوردي، ط1، دار آراس للطباعة، مطابع وزارة التربية، أربيل كردستان/العراق، 2002.
38. سيلامي ، نوربير ، المعجم الموسوعي في علم النفس ترجمة: وجيه أسعد ، ط1 ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق - سوريا ، 2001
39. شرابي ، هشام ، النظام الأبوي واشكالية التخلف المجتمع العربي ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1993.
40. شران، محمد صالح ، أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء ، جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية ، مجلد 3، العدد الاول ، 2011.
41. شغيدل ، كريم ، ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في العراق ، الآثار والأسباب السلبية على بنية المجتمع ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، رسالة غير منشورة في جامعة المستنصرية ، العراق ، 2012
42. شغيدل، كريم ، ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في العراق ، الآثار والأسباب السلبية على بنية المجتمع ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، رسالة غير منشورة في جامعة المستنصرية، العراق ، 2012.

43. الصالح ، مصلح ، الشامل : قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية ، ط 1 ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ردمك ، المملكة العربية السعودية ، 1999.
44. صبحي ، سيد ، الإنسان وسلوكه الاجتماعي ، ط 1 ، مكتبة التقدم القاهرة – مصر ، 1976.
45. الطحاوي ، اسماعيل ، التحولات المجتمعية وتغير منظومة القيم بالمجتمع ، ورقة مقدمة الى مؤتمر التحديث والتغير في مجتمعاتنا ، تقييم تجاري واستكشاف الافاق ، جامعة عين الشمس (يومي 7- 8 من ابريل 2008) ، مصر.
46. عبدالسادة، اساور عبدالحسين، الشباب والمشاركة المجتمعية دراسة ميدانية في مدينة بغداد (دراسة منشورة) ، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد:32، جامعة بغداد، العراق، 2012.
47. عبيدات، محمد، وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 1999.
48. العساسفة ، رامي عودة الله ، مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالعنف الطلابي ، دراسة ميدانية غير منشورة في جامعة مؤتة – الأردن 2011.
49. علام ، صلاح الدين محمود، القياس والتقويم التربوي والنفسى ، أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة ، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر ، 2000.
50. الغريب ، رمزية ، التقويم والقياس النفسي والتربوي ، ط 1 ، دار النهضة العربية القاهرة ، مصر ، 1985 ، ص 677 .
51. غيدنز، أنطونيو، علم الاجتماع، ت: فايز الصياغ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.
52. فرج ، صفوت، القياس النفسي ، ط 6 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة عبدالكريم حسان ، القاهرة ، مصر ، 2007.
53. فهمي ، مصطفى، التكيف النفسي ، بدون، الناشر مكتبة مصر، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، مصر، بدون سنة الطبع.
54. قيرة، إسماعيل، وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، 2000.
55. الكواري، علي خليفة، وآخرون ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2006.
56. لطفي، طلعت ابراهيم ، الزيات ، كمال عبدالحميد ، النظرية الاجتماعية المعاصرة في علم الاجتماع ، دار غريب للنشر ، بدون ، القاهرة – مصر.
57. مارشال، جوردن، موسوعة علم الاجتماع، ت: محمد الجوهري وآخرون ، ج1، ط2، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2007.

58. ماركيز، هريبت، الأنسان ذو البعد الواحد (ت: جورج طرابيشي)، ط3، منشورات دار الآداب، بيروت ، لبنان ، 1989.
59. ماكيفر، ر.م ، شارل بيدج ، المجتمع : ترجمة علي أحمد عيسى ، ط3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، مصر، 1974.
60. محمد ، عمرو هاشم ، ونجم ، عبدالرحمن ، ظاهرة الفقر في العراق ، الواقع والمعالجات (للمدة بين 1976 – 2006) (دراسة منشورة) في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد: الثامن والعشرون ، 2011.
61. محمود، ضحى عادل ، العجز النفسي وعلاقته ببعض المتغيرات ، مجلة مركز البحوث التربوية والنفسية ، العدد السادس عشر ، جامعة بغداد ، 2005.
62. مدكور، ابراهيم، المعجم الفلسفي، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 1983.
63. مقاسوي، صليحة، الفقر الحضري اسبابه ونماطه، دراسة (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينية / الجزائر، 2008.
64. ميشيل ، دنكن ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة : إحسان محمد الحسن ، ط1 ، دار الرشيد ، بغداد ، العراق ، 1980.
65. نخبة من الأساتذة الجامعيين ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، بدون سنة الطبع.
66. نظمي ، فارس كمال ، المحرومون في العراق هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية دراسة في سيكولوجية الظلم ، ط1 ، دار ومكتبة البصائر ، بيروت، لبنان ، 2010 .
67. هيلز، جون ، جوليان اوغران ، دافيد بياشو ، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم ، ت: محمد الجوهري ، ط1 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 344 ، الكويت ، 2007.
68. يحيى ، خولة أحمد ، الاضطرابات السلوكية والانفعالية ، ط1، دار الفكر للطباعة، عمان – الأردن، 2000 .
69. Higuchi, A.(2012).The Mechanisms of Social Exclusion in Modern Society: the dilemma of active labor market policy, international journal of japans sociology, the Japan sociological society, 2012.
70. Hobcraft, J.N. (). Intergenerational and life-course transmission of social exclusion: influences of childhood poverty, family disruption, and contact with the police. *CAS Paper* 15, Centre for Analysis of Social Exclusion, LSE (100pp)..
71. Sayce.L. & Boardman.J (2008). Disability Rights and mental health in the UK : Recent Disability Discrimination Act: Recent Developments ,Advances in psychiatric Treatment journal of continuing professional development,vol.14. <http://apt.rcpsych.org..>

72. Silver, H & S.M. Miller (2003). Social Exclusion the European Approach to social Disadvantage: indicators ,vol.2 no.2 /spring
73. Silver, H. (2007). comparative analysis of Europe and middle east, youth p.15. working paper.
74. Skalli .H. Loubna (2001). Women and Poverty in Morocco: the many faces of Social exclusion, No. 69, The Realm of the Possible: Middle Eastern Women in Political and Social Spaces .Winter
75. Tong ,H.M .(2011). Effects of Social Exclusion on Depressive Symptoms: Elderly Chinese Living Alone in Shanghai, China. Published online: 4 August, Springer Science ,Business media, CANADA.
76. The Concept of Social Exclusion. en.wikipedia.org/wiki/22/6/2012

The Social Exclusion of Educational groups in Kurdish Society

Abstract

This study aims to identify the total score of the study sample towards social exclusion in accordance with the difference between the averages, as well as, to find out the social exclusion level of the respondents of the sample according to the based variables on the difference for each variable, according to the level of significance for each one, The importance of this study emerged in the identification and study of the social - psychological dimensions of social exclusion from an important category and influential within the Kurdish community, namely the educational category on the grounds which they are the most active and dynamic group within the community.

When the stratified random sample was chosen from 400 person from the study community, including 185 males and 215 females, the researchers used the measure of social exclusion after they prepared and made confirmed its validity and reliability. The tools which have been used in data processing, Independent sample T-Test, One way ANOVA, in order to find the differences between the averages, or to find significant correlation coefficients.

The results showed that educational groups have a high sense of social exclusion and a higher level of Mean scores, and have positive attitudes towards the situation. Finally the researchers presented some recommendations and suggestions □